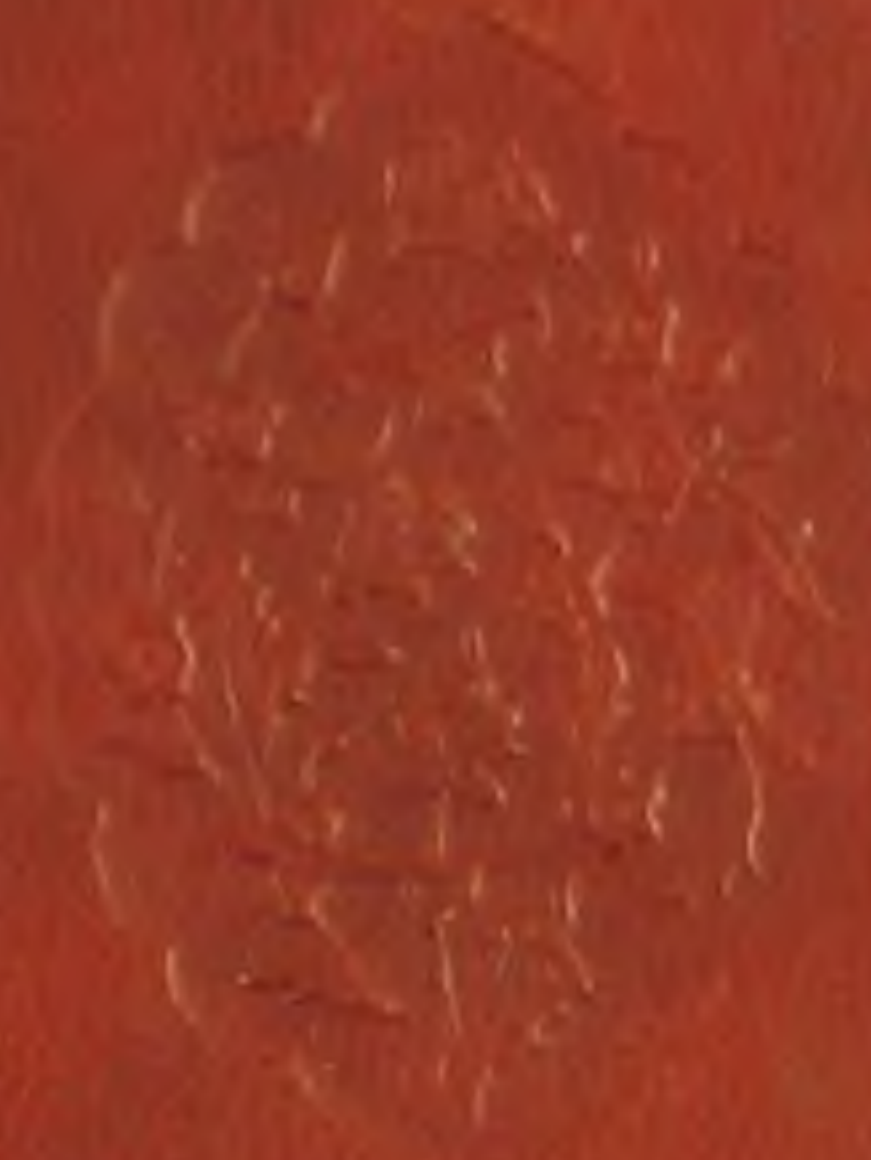


240





شرح مسائل الصغرى والكبرى
لاى حكمه
م

سنة
١٢١١



مكتبة جامعة القاهرة
عن أولادها
١٩٥٨

٣٠

مكتبة جامعة القاهرة
عن أولادها
١٩٥٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حمد المن خلقنا على دين الاسلام وصيرنا من امة
خاتم النبيين محمد عليه السلام واعطانا الصلوات
للخمس والجمعة في الايام وجعلها مكفرة للصغائر
والاثام وامرنا باجتنب الكبائر ومصاحبة اللئام
الذين هم من اعداء الملك العلام وصلوة على سيدنا
محمد المبعوث الى كافة الانام والمنجي عن غياهب
الشكوك وظلمات الاوهام وعلى اله وصحبه الذين
امرنا باتباعهم ومحبتهم الى قيام الساعة وساعة
القيام اللهم احشرنا معهم في جميع المواقف
ودار السلام وبعد فيقول الفقير الى الملك الاكرم
اسماعيل بن سنان السيوسي لئن الله قلبه القاسي
وازال قبضه الوسوسي امرنا شيخنا السابق

اي قيام الساعة او قيام الناس هو تاييد الاول
وفيه صنعة العكس مثل عادات السادات
سادات العادات او كلام الملوك
ملوك الكلام ساجد على
زاده هـ

في مضمار الجبروت الفائق في ارباب اللاهوت الشيخ
عبد المجيد الشهير بالسيوسي متعنا الله بطور
حياته ان نشرح رسالة الصغائر والكبائر للمولى
الفاضل الشيخ زين الدين ابن الشيخ ابراهيم ابن الشيخ
نجيم الحنفى صاحب الاشباه فشرعنا فيه بهمته
العلية قال المولى الفاضل احمد المصري نجل المرحوم
المنور ابن نجيم اما الكبائر جميع كبيرة والتاء اما
للتنقل واما الملاحظة الموصوف الموثق اي العصية
الكبيرة وكذا الحال في الصغيرة على ما بين في محله
اسأل الله العفو عنها والعافية منها جملة معترضة
بين اما وجوابها وهو قوله فقال فاعله الضمير
المستكن العابد الى والده الشيخ زين الدين الشهير
بابن نجيم لانه الف اربعين رسالة لكنها بقيت في
المسودة ثم هو بعد ما قضى نجبه شرع بنجله الشيخ
احمد المصري الى تببيضها فلما وصلت النوبة الى تببيض

نعل الملك منها اصول الدين اذ المسئلة منها
لا من اصول الفقه ساجد على
زاده هـ

صفحة مفتوح او منصف او مفتوح او خير
فمفتوح وفي الدين

الرسالة المتعلقة بالكبار والصغار قال أما الكبار
فقال اي قال والدي هي اي الكبار بعد الكفر لان الكفر
اكبر الكبار ولا ذنب اكبر منه ولا شك ان مراد اهل
الاصول من قولهم والكبيرة لا تخرج العبد المؤمن
من الايمان ولا تدخله في الكفر الكبيرة التي هي بعد
الكفر بشهادة قوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به
ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء قال مولانا جلال الدين
السيوطي في كلامه والمراد ان الله لا يغفر الشرك
المتصل بالموت ويغفر ما دون ذلك سواء اتصل
بالموت او لم يتصل ثم ان المراد بالشرك في قوله
تعالى ان يشرك به كل ما يكفر المكلف من قول او فعل
او اعتقاد لان جميع ذلك في حكم الشرك ولاشارة
اليه قال المصنف هي بعد الكفر ولم يقل بعد الشرك والتعبير
بالاشراك في الآية لانه اغلب خصوصا في دنيا العرب
الزنا لانه حرام في جميع الاديان من لدن ادم عليه السلام

عاب ما يريد ان يكون الكفر من الكبار
جواب ما ذكره اهل الاصول سابقا
ينافي ما ذكره زاده
ط
تعليل ذلك زاده
سابقا جعلي
لا يتم الاستشهاد به اذ معناه علم
الشرك ولا يلزم منه اخراجه المؤمن من الايمان
وادخاله في الكفر سابقا جعلي زاده
اي ان كان اوردته استشهادية لقوله ولاشك
واما ان كان مورد اللفظ لان الكفر الى
منه فتام والسياق مشير اليه والى الدين
فيه شيء لان ذلك اشارة الى كل ما يكفر به
المكلف ويدخل فيه الشرك فكيف يصح
قوله في حكم الشرك زاده
هذا التعليل لا يستلزم ان يصرف الشرك عن
معناه الحقيقي الى معنى مجازي عام لان
ارادة المعنى المجازي يتوقف على القرينة
المانعة عن ارادة الحقيقة سابقا جعلي زاده

نظ ان يقول وفي قول المصنف هي بعد الكفر
اشارة اذ ليس قول المصنف مسوقا للاشارة
وعيان الشرح بشيء من ذلك بل تشعير
مسوقا للاشارة سابقا جعلي زاده
اي ان جميع ذلك في حكم الشرك
الظ انه دليل على كون
الزنا من الكبائر فالظ ان بيان
العواطف والاشارة سابقا جعلي زاده

المراد

الى عصر نبينا حبيب الرحمن وفيه مفاصد لا تحصى
ومن جملتها اشتباهه لا نساب قال الله تعالى ولا تقربوا
الزنا انه كان فاحشة وساء سبيلا وقال النبي
عليه السلام لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن
الى غير ذلك واللواطة قال المصنف في الاشياء
ان حرمة اللواطة عقليته فلا وجود لها في الجنة
وقيل سمعته وفي وجودها في الجنة خلاف وقال
بعضهم يخلق الله في الجنة غلمانا يشبه ما فوق
سرتهم الغلام المعهود وما تحت سرتهم النسوان
فلو اشتبهت انفسهم ذلك كان جماعا وعلى القول
الاول لا يشتهونه بل ينسبها الله تعالى ولا يستهجان
ذكرها ما ذكرها الله تعالى صريحا في القرآن العظيم
الشان بل ذكرها حيث ذكرها بقوله انا نون الفاحشة
ما سبقكم بها من احد من العالمين وانا نون الذكر
الى غير ذلك حتى قال بعض المشايخ حرمة اللواطة

وما وقع في بعض النسخ في قوله
ومقتضى عقليته فاحشة لا يشك في ذلك
هنا بل هو من النسخ لا في
سورة النساء فقط وفي الدين
لان اهلها مصون عن القبايح سابقا جعلي زاده
ط
من قال لم يثبت حرمة الزنا بالقران فقل
بتبيين محارم
لا يجتنبون ما قاله البعض نيا سيقول
الاول وانما يخالفه وجود حقيقة
اللواطة فيها سابقا جعلي زاده

فمنه ما يشبهه في قوله لا يشرب الخمر
فمنه ما يشبهه في قوله لا يشرب الخمر
فمنه ما يشبهه في قوله لا يشرب الخمر

ثابتة بالكتاب لانها من شرايع من قبلنا من غير تكبير
فتقررت كما هي وشرب الخمر وان قل ولم يسكر لان
شرب قطرة من الخمر حرام حرمة قطعية ثبتت
حرمتها بالدليل القطعي وهو قوله تعالى انما الخمر
والميسر الاية فيكفر جاحده ويكون تركه بلا حجة
لحرمة صاحب كبيرة على ان في ارتكابه الى ان زال
عقله مفسد عظمه لا تخفى وشبهه سيدنا وسيد
جميع الانبياء شارب به عابدا الاوثان حيث قال
شارب الخمر كعابد الوثن رواه البيضاوي لكن المص
ذكره بعد الزنا واللواطه لان حرمتها في جميع
الاديان بخلافه لانه كان حلالا قبل البعثة
وبعد البعثة الى نزول الاية اقول اظن ان شارب
منكر لحرمة وكونه رجسا او لا يكون بل يكون مقرا
فان كان الاول يكون كافرا لا محالة وان كان مقرا
فكيف يرتكبه لان الطبيعة الانسانية مجبوبة

دليل كونه القليل كبيره ومنه التعليق ما سبقه
المصدق عن البعض واحال نقله على فتح القلوب
ابراد سوا عليه وهو ان الكبير ما ثبتت
حرمة نبص القرآن والاولى الاستدلال
على كونه كبيره بمشروعية الحد عليه
لانه مما رضى به المص ساجدي زاده

على من شاهد حول
ولما لا يشرب الخمر
لان حاله لا يخلو انما ان يكون
منك الكفر

لعل وجه التأمل ان الحصرم لجواز
كونه جاهلا بكونه رجسا وان علم
حرمة لان الحرمة لا تستلزم
الرجسية والجهل هنا لا يستلزم
الكفر ثم انه يجوز ان يكون بعض الاشخاص
معتقدا للرجسية لكن اخوان السوء بالغوا
في ذكر منافعه فوقع فيه اول مرة بنوع نفرة
ثم لما اعاده انقلبت طبيعته وتحولت جبلته
وغلبت الشهوة الكسبية على النفرة الجبلية
وانقلب النفرة الى الشهوة الكسبية ان يحصى ساجدي زاده

انما لا يشرب الخمر
لان الخمر لا يشرب
لان الخمر لا يشرب

اعشاره النبيذ الى الاسكار
عليه اي على شربه الى الاسكار
دفعه من دون الاسكار
لا يشرب الخمر
لا يشرب الخمر

على ان لا ياكل النجاسة الغليظة فيلزم من ارتكابه
بلا كره وفقر بل نشاط وسرور ان لا يكون مقرا
بكونه كذلك اعادنا الله منه فتأمل في هذا المقام
فانه من هذا الق الاقدام وشرب النبيذ الى ان اسكر
واعتقد تحريمه والجملة حالية بتقدير قد لان
اعتقد حله فانه لا يكون كبيرة وان اسكر
بل صغيرة الا اذا دام شارب عليه فانه لا يكون
كبيرة وان اعتقد حله قال محمد بن مقاتل لو اعطيت
الدنيا بخذا فيرهما لما شربت المسكر ولو اعط
اعطيت الدنيا بخذا فيرهما ما افنت بحرمة نبذ
التمر والزبيب اذا كانا مطبوخين وفي اختيارات
النقاية ذكر في الهداية نبذ التمر والزبيب اذا
طبخ كل واحد منهما ادى طبخه طاب وان اشتد
واذا شرب منه على ما يغلب على ظنه انه لا
يسكر من غير لهو ولا طرب يجوز قال ابو بكر

اعشاره النبيذ الى الاسكار
عليه اي على شربه الى الاسكار
دفعه من دون الاسكار
لا يشرب الخمر
لا يشرب الخمر

ان يكون اعتبار الحضور مع اهل صغية
غير موافق عليه كونه الدخول في كسبيته
وفي ان مرتبة الحضور مع اهل ذنب لا يجازي
مرتبة فعل ذلك الذنب بل اهله الفعل العقل
ومن ادعى فعله البيان ساجدي زاده
اقول المراد كل حضور مع اهل السببية
الاحضور عليه مصر طلبة مع اهل صغية
غير موافق عليه كونه الدخول في كسبيته
كبيره
ما مع صولة وانه لا يسكر بيان لها اي من انه
او مصدرية وانه فاعل هو الاول
ساجدي زاده

قوله سبحانه الله لا تشرب الخمر
ويجعلون كلام التكلم كقوله تعالى
ساجدي زاده
لا يشرب الخمر
لا يشرب الخمر

حضر نصير مجلس د اود بن عباس مع جماعة من الفقهاء
 والى بطعام وسقى من هذين فتنا ونصير وشرب
 فامر د اود بان يتخذ مجلسا كجلس الخرفاد منهم
 ان يشربوا فامتنع نصير وقال انه حرام فقال د اود
 سبحان الله شراب واحد حرام وحلال فقال
 نصير تناولنا اولا لنستمرء الطعام ولان يكون
 تناولنا للهو والهو حرام انتهى وحضور مع اهل
 السبئية فانه ايضا كبيرة وللمفلة بكسر اللام
 حكم مقلده بفتح اللام وعن كعب الاحبار ان الله
 تعالى كتب كلمتين ووضعها تحت العرش وليهما
 لو عمل رجل عمل الصالحين ومع ذلك صاحب
 الفاسقين اجعل حسناته اثاما واحشر مع
 الفاسقين ولو عمل عمل الفاسقين ثم تاب
 وصاحب الصالحين اجعل ذنوبه حسنات
 واحشر مع المحسنين فمن احب الله تعالى

انما كان الحضور معهم كبيرة لانت
 الحضور معهم يكون اليهم وقد وعد
 على اننى الميل اليهم بالنار في قوله تعالى
 ولا تركنوا الى الذين الاية وكل ما وعد
 عليه بالنار فهو من الكبرية على القول
 المختار لكن ينبغي ان يفهم اهل السبئية
 هنا باهل الكبرية لان الحضور مع
 الصغيرة كيف يكون كبيرة فعل
 مع اهل الذنب لا يجاوز مرتبة فعل
 الذنب بالبدية ساچقلى زاده

على قوله بان
 البعض والاعتراض
 لا بد من الحضور معهم
 ولا بد من الحضور معهم

والمراد من الحضور اعتياده لان المصد
 سبعة الجلوس مع فاسق من الصغيرة
 والتشريح يقيد هناك الجلوس ساعة
 ويقول انما قلنا ساعة لان الجلوس
 معه اذا كان معتاد له يكون كبيرة
 على ما قال في اول الكبار وحقول الكبار
 مع اهل السبئية انتهى اقول لعل الكبار
 حضور هنا للتكثير وهذا ذكر الجلوس
 فيما سبق في معناه ساچقلى زاده

لا يجبر

لا يجب اعداءه وقد قيل لانتقال عن المرأة واسأل
 عن قرينه وفي الشهابي قال عليه السلام من تشبه
 بقوم فهو منهم يعني من تربى بزي قوم
 واستشعر بشعارهم وان لم يفعل مثل فعلهم
 فهو بعيد من جملتهم لان الشرع يحكم بالظاهر
 والله يتولى السر فاذا اظهروا من انفسه يحكم
 عليه الشرع بحكمهم وبعد منهم وقيل في تفسير
 قوله تعالى ولا تركنوا الى الذين ظلموا فمستكم
 النار من خالط الظلمة بوجه من الوجوه وخطا
 معهم خطوات صار مجرما واستحق الذم
 والعقاب وقد قال الله تعالى اتقوا الله وكونوا
 مع الصادقين وكالسرقه هكذا في النسخ
 التي عندنا لكن الظاهر ان الكاف من قلم الناسخ
 والصواب والسرقه وهي اخذ مال الغير قد رد
 نصاب من مكان محرز ونصابها عشرة دراهم

والحضور مع اهل السبئية استشعار
 بشعارهم لان الحضور في المجلس الخاص
 لهم من علاماتهم ساچقلى زاده

اي خفية كذا في الملتقى
 سرج

القتل بالكلية
القتل بالكلية
القتل بالكلية
القتل بالكلية
القتل بالكلية
القتل بالكلية
القتل بالكلية
القتل بالكلية
القتل بالكلية
القتل بالكلية

عندنا والقتل أي قتل النفس بغير حق عمد أو بدخل
فيه قتل نفسه وقتل ولده خشية أن يأكل معه
فان قتل الأولاد خشية الاملاق من دين الاعراب
فلما جاء الاسلام نهاهم عن ذلك بقوله ولا تقتلوا
اولادكم خشية املاق نحن نرزقكم وابائهم
والحاصل ان القتل بغير حق كبير قال الله تعالى
ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق والقتل
بحق كالقصاص والقتل بردة والرجم والقذف
اي قذف المومنة المحصنة وهي اذا كان بفتح
الصّاد يكون المراد التي احصنت فرجها من
الزنا واحترزنا بالمومنة عن الكافة فان
قذفها ليس من الكبائر بل من الصغائر فلا يوجب
الحّد وفي قذف الامة المسلمة التعزير دون
الحّد والتعزير مفوّض الى راي الامام واذا
كان المقدوف رجلا محصنا يكون من الكبائر

تعليل كون قتل الولد خشية الفقر
من الجائر ولم يكتف بما سبوا
من الدليل الشامل بجميع انواع
القتل بل ذكره الدليل الخاص
لرفع توهم عدم كون ذلك
القتل كبير بعد الفقر
هكذا في النسخ والاصواب
نحن نرزقهم وابائهم لانه
في سورة الاسراء هكذا واما
في سورة الانعام فكذلك ولا
تقتلوا اولادكم من املاق
نحن نرزقكم وابائهم والذين
لحقهم
التي احصنها الله وحفظها
من الزنا واذا كان بكسر
يكون المراد صح

ايضا ويجب الحّد وكنتم الشهادة عند تعيين
الاداء قال الله تعالى ولا تكتموا الشهادة ومن
يكتمها فانه اثم قلبه وقال عليه السلام كاتم
الشهادة كشاهد الزور واما اذا لم يتعين عليه
الاداء بل وجد شاهداً غيره لم يجب عليه الاداء
فاذا كنتم لا يكون كبيرة وشهادة الزور فانه
جمع بين الكذب الذي يحرم في جميع الاديان
وبين اضرار المسلم فيكون حق الله وحق العبد
قال الله تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم
ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه
مسؤولا وقال في مدح مجتنبها والذين لا يشهدون
الزور الاية وقال عليه السلام لعن الله من
شهد الزور وقال ان شاهد الزور لا يبرح
عن مكانه حتى يوجب الله به النار والزور
بضم المعجمة الكذب وبفتحها الميل واليمين

اقول قد نقل صاحب تبين المحارم عن بعض
الدرابة الشهادة فرض عين اي ادائها
تحتها اذا تعين وفرض كفاية اذا لم يتعين
عبارة بعينه فاذا لم يتنع عين عن ادائها
حين امتنع بصيرة تارك المندوب واذا امتنع
عينه ايضا بصيرة من التكليف جماعة تقبل
عن العيون اذا كان في الصلح جماعة او كان
شهادة من وسعه ان يتنع وان لم يكن ان
لكن قبولها مع شهادة غيره عياره بعينه
بضيق حق المشهود له انتهى عياره عند
بضيق منه ان كان بحال يعلم ان شهادته
فقهه من ان كان بحال يعلم ان شهادته
عدم التعيين ان كان بحال يعلم ان شهادته
ليست اقيد من شهادة الاخرين فلا بأس
في الامتناع وان علم ان شهادته اقيدوا
رجح وان كان الاخرين مقبول الشهادة
ايضا فيجب الاجابة عند الامتناع ولا يسعه
الامتناع لكن هذا الامتناع هل يكون كبير
ام صغير لم نعرفه وان علم ان شهادته
ليس مقبول عند القاضي فالامتناع ح
عن اداء الشهادة لا يجوز ويكون كبير
وهو الظن سا جفلى زاده

الغموس وهو خلف الرجل على الماضي متعمد الكذب
 بان يكون والله فعلت كذا او ما فعلت وهو يعلم
 انه ما فعله او فعله سمي به لانه يغمس صاحبه
 في النار او في الاتم وقد قيل اليمين الغموس تدع
 الديار بلاقع وموجبه ان يقول استغفر الله
 فقط والغضب بمقدار نصاب السرقة وهو
 مقدار عشرة دراهم على ما سبق انفا من غنى
 متعلق بغضب ومن فقير مطلقا اي سواء
 كان مقدار النصاب او لا يعني اذا كان
 الغضب من فقير يكون كبيرة ولا يشترط كونه
 مقدار النصاب قال العلقمي في شرح الجامع
 الصغير شرط القاضي ابو سعيد الهروي في
 كون الغضب كبيرة ان يبلغ نصابا واطلق ذلك
 جماعة لكن المناسب الفرق بين كونه من الغنى
 وبين كونه من الفقير كما فعله المص والفرار

وانما قال على الماضي لان الخلف
 عن المستقبل تسمى منعقدة وحكمها
 وجوب الكفارة ان حنث وانما قال
 متعمد الكذب لانه لو لم يتعمد الكذب
 بان حلف على امر ما ضابطه كما قالوه
 بخلافه يسمى فهو لغو او يحكمها
 رجاء العفو فان قلت لو لم يقطع
 بالعفو وقد قال الله تعالى لا تأخذ
 باللعفو وقد قالتم قلت عدم القطع
 باللعفو في ايمانكم اللغو قال القاضي
 بخلافه في تفسير المرء بلا قصد
 هو ما يبذل من المرء بلا قصد
 كقول الرجل لا والله ويلي والله
 واليه ذهب الشافعي وقيل بالخلف
 على ما يظن انه كذلك واليه ذهب
 ابو حنيفة رح انتهى ساجد
 زاده اكرمه الله بالسعادة

من الزحف بعذر عذر والزحف الجماعة الذين
 يزحفون الى العدو اي يمشون اليهم بمشقة
 والتولى من وجوه الكفار يوم الزحف كبيرة
 اذا لم يزد رعد الكفار على مثلي عدد المسلمين
 الا متحرفا لقتال او متحيزا الى فئة قال الحداد
 لما نزل قوله تعالى ان يكن منكم عشرون
 صابرون يغلبوا مائتين الآية كان عليه السلام
 يبعث المسلمين على ان يقاتل الرجل منهم العشرة
 من الكفار والمائة منهم لالف كما امرهم الله
 تعالى ثم نسخ ذلك بقوله تعالى الان خفف الله
 عنكم وعلم ان فيكم ضعفا اي الان هون الله
 عليكم وسهل الامر اليكم فان يكن منكم مائة
 صابرة يغلبوا مائتين يعني ان نفوسكم تضعف
 عن مقاومة عشرة امثالها فحفف عنكم
 واوجب على كل واحد منكم ان يثبت للاثنتين

وضمن له النصر عليهما قال محمد في السير الكبير
 اكرم للرجل من المسلمين قوة ان يفر من الرجلين
 الكافرين واكرم للمائة ان يفر من المائتين والالف
 من الالفين ولا بأس بان يفر الواحد من الثلاثة
 والمائة من ثلثمائة واذا كان من المسلمين اثني
 عشر الفا فليس ينبغي ان يفر من المشركين
 ولو كانوا اكثر من ذلك وقد قالوا ان الواحد
 اذا لم يكن فيه سلاح لا بأس بان يفر من اثنين
 معهما سلاح قال ابن عباس من فر من اثنين فقد
 فر من فر من ثلاثة لم يفر وهذا اذا كان للواحد
 المسلم السلاح والقوة وذكر محمد ان رجلا
 لو حمل على الف من المشركين وهو وحده لم يكن
 بذلك بأس اذا كان يطمع في نجاة او كان يطمع
 في نكابة المشركين وكذا اذا لم يطمع فيها ولكن
 يهرب بذلك العدو او يجرى المسلمين عليهم

عن كتيبه بالالف هذا الان ياول
 ان من زاملة على مذهب الكوفة
 والاخصس ولي الدين
 من قبيل في الدار زيد والحج
 ولي الدين

بنكر

بذلك حتى يصنعوا بمثله لا بأس به ايضا انتهى
 ما ذكره الحذاق واكمل الربوا قال الله تعالى واحل
 الله البيع وحرم الربى وقال يحق الله الربوا
 وبرجى الصدقات والربوا معلوم في كتب الفقه
 ولا يلزم تفصيله واكمل مال اليتيم قال الله تعالى
 ان الذين ياكلون اموال البنات ظلما انما ياكلون
 في بطونهم نارا وسيصقلون سعيرا قيل انه سبب
 لسوء الخاتمة بغوذا بالله تعالى من ذلك وفي
 اختيارات النقاية قال ابو عبد الله البلخي سمعت
 الحسن بن مالك يذكر عن ابي يوسف انه قال
 الدخول في الوصية او مرة غلط وفي الثاني
 خيانه وذكر عن غيره انه قال وفي الثالث
 سرقة وقال محمد بن ابي مالك البلخي لو كان
 الوصي عمر بن الخطاب رضي الله عنه لم ينج
 من الضمان لكنهم قالوا لو كان الوصي

نسخة وذكر عنه غيره على ان يرجع
 عنده ابي يوسف وغيره الحسن
 ابو القاسم السابق صاحب دار

محتاجاً فله ان يأكل مال البيت بقدر ما يستغني
 به ولا يجوز اكثر من ذلك لقوله تعالى فليأكل
 بالمعروف يعني بقدر الحاجة من غير اسراف
 قال ابو نصر اكل المعروف اذا اطعمه الحاكم وان
 لم يطعمه فلا وقيل يعني لياكل مال نفسه بالمعروف
 ولا يسرف فيه حتى لا يحتاج الى مال البيت و
 قيل ان يأكل بطريق القرض كما جاز الاكل من مال
 الغير عند الضرورة ودفع قيمته وقيل انه
 ان يأكل بقدر ما عمل في ماله وجاء عن عمر رضي الله
 عنه انه قال انا في مال الله كوصي البيت ان استغني
 استعفت وان افتقرت اكلت وقيل لا يجوز له
 ان يأكله وقوله تعالى فليأكل بالمعروف منسوخ
 بقوله تعالى ان الذين يأكلون اموال اليتامى
 ظلماً الاية وفي التوازل قال نصير الوصي ان يأكل
 من مال اليتيم ويركبه وابه في حاجته قال الفقيه

قال الفهستاني ومن الجب يوسف
 الدخول اول مرة غلط والثانية
 سرقة وعن الحسن لا يقدر الوصي ان يعجل
 ولو كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه
 مبيع البلخي ما رايت في مدة قضاء
 عشرين سنة عما يعجل في مال ابن
 اخيه تمام في التهمة انتهى اقوال فقهاء
 هذا ارجاع ضمير غير المحسن
 انه وقال لا الجب يوسف وفي الطريقة
 المرشدة قوله فيؤيد اقوال في الطريقة
 روي عن الجب يوسف انه قال الدخول
 في الوصية اول مرة غلط والثانية
 خيانة وعن غير والثالثة من
 انتهى قول فيؤيد هذا ارجاع ضمير
 لا يوسف وما ذكر من ارجاع
 ضمير غير المحسن لشعره ان السابق
 ذكره عن الحسن وليس كذلك
 ساجد زاده

هذا يؤيد ما ذكره اولاً في تفسير الاية
 ساجد زاده
 لعل المراد به بيت المال ساجد زاده

ابو الليث

ابو الليث هذا اذا كان الوصي محتاجاً لان الله تعالى
 قال ومن كان غنياً فليستعفف ومن كان فقيراً
 فليأكل بالمعروف انتهى والرثوة قال النبي
 عليه السلام لعن الله الراشي والمرشئ والراش
 وهو من يكون واسطة بينهما وفي فتاوى
 قاضي خان الرثوة على وجوب احدها الرثوة
 اذا تقلد القضاء فهو حرام من الجانبين والثاني
 الرثوة الى القاضي ليقضي له وهو حرام ايضاً
 من الجانبين سواء كان القضاء بحق او بغير حق
 والرثوة تخوف على نفسه او ماله وهذه حرام
 على الاخذ غير حرام على الدافع والرابع الرثوة
 لتسوية امره عند السلطان حل للدافع دفعها
 ولا يحل للاخذ اخذها وعقوق الوالدين
 اي الاصلين وان علياً كذا فسرهما المناوي
 في شرح الجامع الصغير وعقوقها بان يفعل

والثالث

الولد ما يتأذيان به وزاد في الجامع الصغير في
المسلمين لأن عقوق الوالدين من الذميين فيما
لا يخالف الشريعة من الصغيرة وقال الفاضل
اللاذلي لفظان المراد عقوق أحدهما وإيراد
التثنية لأن من عوق أحدهما من شأنه أن يعوق
الأخر قال الله تعالى وقضى ربك ألا تعبدوا
إلا إياه وبالوالدين إحسانا وقال إن أشكر لي
ولو الدليل إلى المصير وفي الخبر يقول الله فوعظني
لو أن العاق لو ألدته لقيتني بأعمال الدنيا جميعا
لم أقبلها منه حتى يرزني والديه وقال عليه
السلام والذي بعثني بالحق نبيا إن العاق
لو ألدته لا يجد ربح الجنة إلا أن يتوب وقال
عليه السلام إن برَّ الوالدين وصلة الرحم
وحسن الجوار يزدردن في الأجل ويكثر ثمن
في الأموال ويعمرن الديار قيل إن الحسين

بن علي كان يأكل مع الناس ولا يأكل مع أبويه فسئل
فقال أخاف أن تسبق يدي فعققتهما وقطع الرحم
قال الله تعالى في الحديث القدسي يا رحم من
وصلك وصلته ومن قطعك قطعته وبقي
حكمه مذكور في المطولات والكذب على رسول الله
عمدا قال النبي عليه السلام من كذب على متعمدا
فلينبؤا مقعدا من النار وهو حديث متواتر
لا شبهة فيه أصلا قال الإمام النووي في
شرح مسلم ثم أعلم أن تعد وضع الحديث حرام
باجتماع المسلمين الذين يعتد بهم في الإجماع
وشذت الكرامية الفرقة المبتدعة فحوز
وأوضحه في الترغيب والترهيب والزهد وقد
يسلك مسلكهم بعض الجهلة المنتمين بسمة
الزهاد ترغيبا في الخير فزعمهم الباطل وهذه
غباوة ظاهرة وجهالة متنادية وكفى في الرد

الفاظه مصدر معطوف على قوله
انه جاء في رواية فيكون سبب
الباطل شيئين ساجقلى زاده
قوله اللفظ انه مصدر تام فهو
مصدر اخلل فيظهره تامل فهو
عطف على الاسمية او حال بقلبه
ولما الدين **قوله** الخلل اما
قد
في جعله مصدرا اه اقول الخلل اما
لفظي واما معنوي اما الاول فلا
وجه له واما الثاني فعلى تقدير كونه
مصدرا معطوفا عليه يكون من
تمة سبب زعمهم جواز وضع الحديث
وهذا هو الواقع اذ مجزئ الحديث
لا يثبت مدعاهم بالبرهان
ولعل تخصيص هذا الزعم للبعض لانه
مختار والباقي تبع له ويشهد لما ذكرنا
سوق كلام الشراذم في انهم
الجواب واما قولهم هذا كذب
اذ عدله المقدّر مع اجماله تعلّقوا
بجميع امم الحديث وهذا القول
الذي زعموا اما الحديث فامر هذا
واما قوله فهو باطل انه جاء في
اي سبب زعمهم الباطل انه جاء في
انه غير حسن يستلزم ذكر كلام اجنبي
بين سبب زعمهم والجواب عنه ساجقلى
زاده

عليهم قول رسول الله عليه السلام من كذب على متعمدا
فليتبوا مقعده على النار انتهى وقال الامام الزبور في
موضع اخر من شرح مسلم ثم اعلم انه لا فرق في تحريم
الكذب على النبي عليه السلام بين ما كان في الاحكام
وما لاحكم فيه كالترغيب والترهيب والمواعظ
وغير ذلك فكله حرام من اكبر الكبائر وافج القبائح
اجماع المسلمين الذين يعتد بهم في الاجماع خلافا
للكرامية وهي الطائفة المبتدعة ففي زعمهم الباطل
انه يجوز وضع الحديث في الترغيب والترهيب
والزهد وتابعهم على هذا كثير من الجهلة الذين
ينسبون انفسهم الى الزهد وشبهته زعمهم
الباطل انه جاء في رواية من كذب على متعمدا يبطل
به فليتبوا مقعده من النار وزعم بعضهم ان هذا
كذب له لا كذب عليه عليه السلام فاجاب
العلماء عن الحديث الذي تعلقوا به باجوبة احسنها

الفاظه مصدر معطوف على قوله
انه جاء في رواية فيكون سبب
الباطل شيئين ساجقلى زاده
قوله اللفظ انه مصدر تام فهو
مصدر اخلل فيظهره تامل فهو
عطف على الاسمية او حال بقلبه
ولما الدين **قوله** الخلل اما
قد
في جعله مصدرا اه اقول الخلل اما
لفظي واما معنوي اما الاول فلا
وجه له واما الثاني فعلى تقدير كونه
مصدرا معطوفا عليه يكون من
تمة سبب زعمهم جواز وضع الحديث
وهذا هو الواقع اذ مجزئ الحديث
لا يثبت مدعاهم بالبرهان
ولعل تخصيص هذا الزعم للبعض لانه
مختار والباقي تبع له ويشهد لما ذكرنا
سوق كلام الشراذم في انهم
الجواب واما قولهم هذا كذب
اذ عدله المقدّر مع اجماله تعلّقوا
بجميع امم الحديث وهذا القول
الذي زعموا اما الحديث فامر هذا
واما قوله فهو باطل انه جاء في
اي سبب زعمهم الباطل انه جاء في
انه غير حسن يستلزم ذكر كلام اجنبي
بين سبب زعمهم والجواب عنه ساجقلى
زاده

واخبرها

لقد خالطتني
على السنين
في كل ما
كانت
تخبرني

واخبرها ان قوله ليضل به زيادة باطلة اتفق
الحفاظ على ابطاله والثاني ان اللام في ليضل ليست
لام التعليل بل هي لام الصبرورة والعاقبة ومعناه ان
عاقبة كذبه ومصيره الى الاضلال به واما قولهم هذا
كذب له فجهل منهم بلسان العرب وخطاب
الشرع فان كل ذلك عليهم لا عليه عليه السلام
ثم اعلم انه ليجرم رواية الحديث الموضوع على من عرف
كونه موضوعا او غلب على ظنه وضعه فمن روى
حديثا وعلم او ظن وضعه ولم يبين حال روايته
ووضعه فهو داخل في هذا الوعيد مندرج في جملة
الكاذبين على رسول الله ويدل عليه ايضا حديث
من حدث عني بحديث يرى انه كذب فهو احد
الكاذبين ولهذا قال العلماء ينبغي لمن اراد رواية
حديث فان كان صحيحا او حسنا قال قال رسول الله
عليه السلام كذا او فعل كذا او نحو ذلك من صيغ

فان قلت ان عاقبة ذلك الكذب ترغيب
في الامور او ترهيب عن المنهي
عنه وكلاهما ارشاد لا اضلال فاجابة
غاية ما فيه انه ضلالة لكونه الرواية
كذبا قلت بطل عاقبة الاعتقاد
المخاطب بان النبي عليه السلام
قال كذا او وعد كذا وهو اضلال
ساجقلى زاده
وضعه **ط** لان من كذب على احد فضر ذلك الكذب
راجع الى الكاذب لا الى الكاذوب عليه
بحسب الشرع فتعليقهم بالذم والوعيد
جهلهم بخطاب الشرع اي حكمه من
الوجوب والحرمة لانهم لم يعرفوا
متعلق ضرر حرمة الكذب وعل
ان ضرر البعض يتعلق بالكاذب
عليه ساجقلى زاده

الجرم وان كان ضعيفا فلا يقل قال او فعل او امر
 او نهى وشبه ذلك من صيغ الجرم بل يقول روى
 عنه كذا او جاء عنه او يروى او يذكر او يحكى
 او يقال او بلغنا وما اشبه ذلك انتهى ما ذكره
 النووى والافطار في رمضان عمدا بلا استحلال
 واذا كان عن استحلال يكون كفرا نهوذا بالله من ذلك
 ونحسب كمال او وزن قال الله تعالى ويل
 للطففين الذين اذا اكتالوا على الناس يستوفون
 واذا كالوهم او وزنهم يخسرون الآية
 وتقديره صلوة مكتوبة على وقتها عمدا
 وتأخيرها الى المكتوبة عنه اى عن وقتها
 عمدا ايضا واما اذا لم يكونا عن عمد فلا بأس
 به وهو ظ وترك الزكوة اى منعها بلا
 استحلال قال الله تعالى وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ
 قبل هي الزكوة قال عليه السلام مانع الزكوة

ملعون

ملعون روى ان ثعلبة كان في اول امره من فقراء
 الصحابة وزهادهم فلما ادعاه رسول الله لغناه
 بالحاحه وابرامه يسترا الله له الغنا وحصل
 له من الاغنام وسائر المواشى مقدار ما يعسر
 ضبطه وعده فلما نزل اية الزكوة ارسل
 رسول الله عليه السلام الى القبائل جامعى
 الزكوة فلم يمتثل ثعلبة امره ومنع الزكوة
 فلما وصل خبره الى رسول الله عليه السلام
 لعنه ونزل في حقه قوله تعالى ومنهم من عاهد الله
 لئن اتيانا من فضله لنصدقن به الآية ثم لما
 سمع ثعلبة ما قال النبي عليه السلام في حقه
 والاية التي نزلت في حقه اخرج زكوة امواله
 واتى بها الى رسول الله فلم يقبله حتى قبض ثم
 اتى بها الى ابي بكر الصديق فلم يقبله حتى توفى ثم
 اتى بها الى عمر رضي الله عنه فلم يقبله ايضا ثم

على صيغة التثنية كما فيهم مما ذكره
 البيضاوى سا جعلى زاده

ثم اتى عثمان فلم يقبلها ومات
 في زمانه تفسيرا جلالين

مات على ذلك في أول خلافة عثمان رضي الله عنه
 وتأخير الصوم عن وقته بلا عند الظان قوله
 والافطار في رمضان عدا يغنيه الله ألا ان يقال
 المراد من قوله والافطار في رمضان انه لو افطر
 يوما عدا بلا استحلال وبلا نيته ان يصوم بعد
 الشهر يكون مرتكب كبيرة ومن قوله هنا وتأخير
 الصوم عن وقته انه لو اخر صوم شهر رمضان
 كله عن الشهر بلا عذر بنية ان يصوم بعد
 رمضان يكون مرتكب كبيرة ايضا وترك الحج
 مستطعا بلا استحلال اذ مات ولم يحج قال الله
 تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع
 اليه سبيلا ومن كفر فان الله غني عن العالمين
 وقال رسول الله عليه السلام من مات ولم يحج
 فليمت ان شاء يهوديا او نصرانيا او ضربا لمسلم
 ظلما والوعيد في حق الظالم اكثر من ان يخصي

وحاصل فرقه على ما ظهروا كلامه
 اعتبار نية القضاء في الثالث
 دون الاول وتقييد الافطار
 ببعض رمضان في الاول على ما
 يفيد لفظة في وجله في الثاني
 على ما يفيد حمل اللام على الاستغراق
 لكن الاول ترك الفرق الثاني
 بحمل اللام على العهد الذهني والجنسي
 لئلا يؤخر ان تأخير بعض الصوم
 بنية القضاء ليس كبيرة وقد توهم
 من كلامه انه اعتبر الفرق بوجه
 اخر ايضا وهو تقييد الافطار
 بالعذر في الثاني دون الاول
 فيلزم ان يكون الافطار بعذر
 مبيح بلانية القضاء كبيرة فيه
 نظره ولو وجهته بان المراد من عدم
 نية القضاء نية عدم القضاء ولما
 كان ترك القضاء كبيرة الثبوت
 القضاء بنقل القرآن لا يعبدان
 تكون نية كبيرة ايضا فقلت
 فح تكون الكبيرة النية لا الاكل
 بالعذر فتأمل سا جفلى زاده

واشهر

في كتابنا في بيان ما لا يشك فيه
 من ان نية القضاء في الثالث
 دون الاول وتقييد الافطار
 ببعض رمضان في الاول على ما
 يفيد لفظة في وجله في الثاني
 على ما يفيد حمل اللام على الاستغراق
 لكن الاول ترك الفرق الثاني
 بحمل اللام على العهد الذهني والجنسي
 لئلا يؤخر ان تأخير بعض الصوم
 بنية القضاء ليس كبيرة وقد توهم
 من كلامه انه اعتبر الفرق بوجه
 اخر ايضا وهو تقييد الافطار
 بالعذر في الثاني دون الاول
 فيلزم ان يكون الافطار بعذر
 مبيح بلانية القضاء كبيرة فيه
 نظره ولو وجهته بان المراد من عدم
 نية القضاء نية عدم القضاء ولما
 كان ترك القضاء كبيرة الثبوت
 القضاء بنقل القرآن لا يعبدان
 تكون نية كبيرة ايضا فقلت
 فح تكون الكبيرة النية لا الاكل
 بالعذر فتأمل سا جفلى زاده

واشهر من ان يذكر وسبت واحد من الصحابة
 لان الله تعالى عظمهم واشي عليهم في غير موضع
 من كتابه حيث قال والسابقون الاولون من المهاجرين
 والانصار الاية وقال والذين امنوا معه نورهم
 يسعى بين ايديهم وبأيمانهم الاية وقال والذين
 معه اشداء على الكفار رحماء بينهم تربهم
 ركعا سجدا يبتغون فضلا من الله ورضوانا
 وقال لقد رضي الله عن المؤمنين اذ يبايعونك
 تحت الشجرة الى غير ذلك من الاية الدالة على
 عظم قدرهم وكرامتهم عند الله تعالى على ان
 الرسول عليه السلام قد احبهم واشي عليهم
 في احاديث كثيرة قال عليه السلام الله الله
 في اصحابي لا تتخذوهم غرضا من بعدى فمن احبهم
 فبحبى احبهم فمن بغضهم فببغضى ابغضهم
 وقال خير القرون قرنى ثم الذين يلونهم الحديث

قول لان من اصحابه او يشك بان احاديثه
 كلهم مهاجرون وليس كذلك وبان من لم
 يكن من مكة والمدنية ليس مهاجرا وليس
 كذلك والصواب ان يقول لان من
 اصحابه من لم يهاجر كالذين مانوا
 قبل الهجرة كالذين سكنوا ابلاتهم
 ولم يهاجروا والى الذين

وقال لا تسبوا اصحابي فلو ان احداكم انفق مثل
احد ذهابا ما بلغ مد احدهم ولا نصيفه الى غير
ذلك من الاحاديث واصحاب رسول الله فريقا
مهاجرون وهم تركوا اوطانهم واموالهم واولادهم
واختاروا الله ورسوله واكثرهم شهدوا المشاهدة
مع رسول الله وانصارهم بذلوا اموالهم
وبنواهم لرسول الله وللمهاجرين واختاروا
الله ورسوله وشهدوا المشاهدة معه فيكون
سبهم كبيرة اي كبيرة بل يكون بعضهم كفر اكسب
الشيخين وقذف عايشة رضي الله عنه والوفية
في العلماء او حملة القرآن بما يعلنون او يسرون
اذ اسمعوا واذ لم يسمعوا يكون صغيرة
والمراد بالوفية ذمتهم وغيبتهم قال عليه
السلام يحوم العلماء مسمومة وحملة القرآن
في حكمهم والسعاية عند ظالم اي سعاية

اي اغلب اصحابه او اشرفها
لان من اصحابه من لم يكن
اهل مكة ولا مدينة
ساجقلى زاده

اي صفة كبيرة والمعنى كبيرة
عظيمة لان اي نقل عن
الاستفهام الى معنى الوصفة
ساجقلى زاده

اي حفظة القرآن اذ يفهموا
ما فيه من الاحكام واما اذا
فهموا فهم من افضل العلماء
ساجقلى زاده

بل نساء على ما في القاضي وفي الدين

الظان يقال بل نساء هم ايضا
على ما قاله القاضي ساجقلى زاده

لان لفظ ايضا يدل على ان بل

ليس لندرك الغلط بل المجرى
الانتقال من كلام الى اخر اهتم من الاول
وجعله في حكم المسكون

هذا المعنى بل تمام صحيح
في المطول ساجقلى زاده

رجل

رجل مسلما عند ظالم ويدخل في عموم قوله تعالى
ويسعون في الارض فسادا او الدياثة وهو
ان يجرد مع امراته او محرمه رجلا يفعل بها الفاحشة
فيسامح بغور بالله تعالى من ذلك والقيادة
وهو ان يكون واسطة بينهما ويقال له بالتركي
پرزه ونكل كذا ان الدياثة يقال بالتركي كيدريك
وترك قادر امر بمعروف او نهيا عن المنكر
اي نهيا عن الحرام قال الله تعالى في ذمتهم كانوا
لا يتناهون عن منكر فعلوه لبئس ما كانوا
يفعلون وقال عليه السلام من راي منكم منكرا
فليغيره بيده فان لم يستطع فبلسانه وان لم يستطع
فبقلبه وذلك اضعف الايمان وقال ابو بكر الصديق
رضي الله عنه ما من قوم عملوا بالمعاصي وفيهم
من يقدر ان ينكر عليهم فلم يفعل الا يوشك الله
ان يعجزهم بعذاب من عنده كما قال الله تعالى وانفقوا

اي نهيا عن فعلهم بعضا عن معارضة
اي منكم فاعلموا ان ساجقلى
اي في ذمتهم تاركين نهيا عن المنكر ساجقلى

فتنه لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة وقال
 عليه السلام لنا من بالمعروف وتنهون عن المنكر
 اوليس لطن الله عليكم اميرًا ظالمًا لا يوقر كبيركم
 ولا يرحم صغيركم ويدعو بخياركم فلا يستجاب
 لكم دعاؤهم وقال عليه السلام اوحى الله تعالى
 الى يوشع بن نون اني مهلك من قومك اربعين
 الفا من خيارهم وستين الفا من شرارهم فقال
 يا رب هؤلاء الاشرار فما بال الاخيار فقال انهم
 لم يغضبوا بغضبي واكلوا معهم وشاربوا معهم
 وجالسوا معهم وقيد بقوله قادر لانه اذا لم
 يقدر فلم يأمر ولم ينه لا يكون كبيرة وكا السحر
 اللفظ والسحر تعلمًا او تعليمًا او عملاً السحر
 اظهار امر خارق للعادة من نفس شريفة
 خبيثة بمباشرة اعمال مخصوصة ويجري فيه
 التعلم والتلذذ كما في شرح المقاصد فيخرج

فيه نظر الى الدين

منه المعجزة والكرامة اذ صدورهما من نفس خيرة
 لا من شريفة ولا تعلم فيهما وكذا الشبهة اذ لا شر
 فيها وكذا الاستدراج لانه لا تعلم فيه واما الاعتقاد
 فكفر وكذا العمل به ولا خلاف في كونها كفرًا اذا قاله
 ابن الكمال الوزير في تفسير قوله تعالى ولكن الشياطين
 كفروا واذا تقر هذا فيكون قول المصنوع او عملاً ليس
 في محله لانه في ضد عد الكبار بعد الكفر على ما
 اشار اليه في صدر الكلام حيث قال هي بعد الكفر
 الزناؤه ونسيان القرآن قال الله تعالى ومن عرض
 عن ذكرى فان له معيشة ضنكا الآية وقال النبي
 عليه السلام اشد الناس عذابا يوم القيمة من
 اوتي القرآن ثم تركه ونسيه واحرق حيوانا
 عبثا الا لمريض ضعيف لا يقدر على دفعه الابه
 ولا خادم له وقد قال عليه السلام ان النار
 لا يعذب بها الا الله وامتناع امرأة من زوجها ظلاً

الشبهة خارقة
 لا تعلم
 لا يخفى ان المصنوع
 لا يعلم

العقل المراد بما اعتقاد ما في كنه
 الشئ من الاخبار بالمعنى والاعمال
 فالاعتقاد بجملة الاعتقاد
 واقع ليس كاعتقاد الاعتقاد
 وان قال القائل في تفسير قوله
 تعالى حتى يقول الا انما نحن فتنه
 فلا تكفر باعتقاد جوارحه والعمل
 به وفي بعض شروح الحديث
 اعتقاد كونه معشاً اذ ان
 ساجقلى زاده

استثناء منقطع لان احراق
 الدين ح للدفع وليس يعذب
 ساجقلى زاده
 وله ان يعذرهما على طلب الزنية
 اذا طلبها وعلى ترك الاجابة
 الى فراشها وترك غسل الجنابة
 وترك الصلوة والمنع من
 منزله بغير اذنه كذا في المنع
 سيد على

اى بلا عذر شرعى حتى انهم قالوا لا يجوز للرجل
 ضرب امرأة الا في ثلث من جملتها ترك الاجابة
 والياس من رحمة الله قال الله تعالى ولا يتيسوا
 من روح الله انه لا يئس من روح الله الا القوم
 الكافرون وقال عليه السلام ان الياس من
 روح الله اشد من الذنب الذى اذنبه الامن
 من مكر الله قال الله تعالى افامنوا مكر الله
 فلا يامن مكر الله الا القوم الخاسرون وقال
 عليه السلام لم يبعث الله عذابا على قوم
 الا لامنهم من عذاب الله وقلة خوفهم ولو
 انهم لم يامنوا وخافوا لم ينزل الله عليهم
 عذابه وذكر في كتب الكلام ان الياس كفر
 الامن كفر فاللايق للمصر ان لا يذكرهما في عذر
 الكبار على ما اشرنا اليه في بيان السحر وسبى
 من المصر في اخر الرسالة ان شاء الله تعالى

اى اذنبه الياس وليس
 لاجله

بل لا يبق للشراح
 الاعتراض بعد الاطلاع على التوفيق
 الا من المصر سا جفالى

التوفيق

التوفيق بين ما ذكر في الكلام وبين عدلها من
 الكبار هنا واكل لحم ميتة او خنزير بغير
 اضطرار وبغير استحلال واما اذا كان باضطرار
 فيحل واذا كان باستحلال يكون كفر انغوز بالله
 قال الله تعالى فلا اجد فيما اوحى الى محمدا على
 طاعه بطعمه الا ان يكون ميتة او دما مسفوقا
 او لحم خنزير الاية والنعيمة قال النبي عليه السلام
 لا يدخل الجنة غلام والغيبة لمن لا يتظاهر بفسقه
 قال الله تعالى ولا يغتب بعضكم بعضا الاية
 وقال النبي عليه السلام من ذكر من اخيه شيئا
 هو فيه مما اذ اسمعه شتو عليه فقد اغتاب
 وان ذكره بما ليس فيه فقد بهته وهو اعظم
 وزرا من الغيبة وقد بقوله لمن لا يتظاهر
 بفسقه لان غيبة من يتظاهر بفسقه
 لا يكون كبيرة بل لا يكون ذنبا اصلا

٢٠ من الوقيعة في العلماء
 اقول في هذه الاية ان مقتضى
 كبره وكذا حمله القضاة
 بما اذ اسمعه كما ذكره الشافعي
 يقتضى كون الغيبة كبيرة
 مقتضى ما اذ اسمعه ايضا
 لان الوقيعة المذكورة
 وهو ذنبهم وغيبتهم
 كما ذكره الشافعي

وهو عند الجمهور غلبة المعاصي
اي الصغائر على الطاعات وهو
المعتمد عليه كما سيأتي من المعاصي
ساجد على زاده

الفقه لا يلزم تفصيله هنا واذمان الصغيرة
قال النبي عليه السلام لا صغيرة مع الاصرار
ولا كبيرة مع الاستغفار والاعانة على المعاصي
قال الله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى
ولا تعاونوا على الاثم والعدوان واتقوا الله
ان الله شديد العقاب والمراد بالاثم الكفر
وبالعدوان الظلم والمراد بالاثم المعصية
وبالعدوان البدعة او مجاوزة الحد ومعاونتها
سنة سيئة وضعها الشيطان فمن احيهاها
فقد احيى سنة ابليس وضار من حزبه واعوانه
انما يدعوا حزبه ليكونوا من اصحاب السعير
واقبحها وافحشها ما يصدر عن العلماء قولا
او فعلا والفعل اشد اذ يصير سببا لاقدام
الجهلة والعوام عليه فالعلماء سبب كل فتنه
وصلاح وجرمهم كاعطاء سيف بيد قاطع

الفرق

الطريق اذ يقول الجهلة والعوام لو لم يجز
هذا وكان قولهم صحيحا لما جروا عليه
فيكفرون وسبب الكفر كفر ولهذا قيل لفسق
العلماء كفر العوام فيحصل لهم كفلا من العذاب
فيجب عليهم غاية الوجوب ان يتركوا الذنوب
وان غلبهم الشيطان نعوذ بالله يلزم عليهم
اخفاء جنايتهم وتلقيهم بالتوبة سريعا لان
زلتهم زللة العالم كما ان موتهم موت العالم
ويوضح ما قلنا ان العلماء قالوا اكل لحم الخنزير
والميسرة حرام مثلا وما ارتكبه قطعانما
ارتكبه العوام ايضا قطعانما وقالوا شرب الخمر
والزنا واللواط حرام مثلا لكنهم ارتكبوها
فارتكب العوام ايضا فعلم من هذا ان مبداء
الفساد هو العلماء نعوذ بالله من شرور انفسنا
ومن سيئات اعمالنا والحث عليها اي المعاصي

ففيه نظر ان الكفر هو
السببية للكفر لا نفس
السببية ساجد على
هذا لا يصح على الطائفة بل ان كان
قولهم هذا في الحرام
لنا لا يعود والمثله ورجعي
واسبب المتابعة غيبيهم

وهو من جملة الاعانة عليها والتغنى للناس لا
 لنفسه في مكان خال وحكم التغنى وما كان
 جازا منه وما لم يجز وما كان مكروها منه وما
 لم يكره مذكور في كتب الفقه وتغنى المرأة
 مطلقا سواء كان للناس او لنفسها في مكان
 خال لان مبنى امرهن على الستر والقعود في
 بيتهما بالسكون والسكوت على ان صوتهن
 عورة ايضا وكشف العورة في الحمام قيد
 اتفاق لا احتراز اي بحضرة الناس ولذا
 قيل يمسح بالحجر في الاستنجاء اذا لم يمكنه
 الاستنجاء بالماء بدون كشف العورة لان
 ستر العورة فرض والنجس عن اداء الواجب
 كالزكاة وصدقة الفطر والاضحية وحق الدين
 وحق بايع وغيرها واليمين الغوس تكرار بلا فائدة
 وتفضيل على علي الشيعين يعني على ابي بكر

هذا يشعير بان المراد تغنى المرأة
 بحيث يسمع الرجال الا جانب
 وان كان من وراء الجدار
 ساجقلى زاده

الواجب يطلق على المعنى الاعم
 من الفرض والواجب هو كون
 الفعل اولى من الترك مع منع الترك
 سواء كان بالقطع او الظن
 واستعمال الواجب فيما شئت
 بدليل قطعي مستفيض كقولهم
 الصابون واجبة والزكوة كما بين
 في محله فيصير امثلة للشارح
 ولا اعتبار عليه كما ظن عبد الرحمن
 العنتايج

وعمر

وعمر رضي الله عنهما قال النبي على السلام اقتدوا
 بالذين من بعدى ابي بكر وعمر عثم الامر بالافتداء
 فبدخل في الخطاب على كرم الله وجهه وهو
 يشعر بالافضلية اذ لا يومر الا فضل ولا المساوي
 بالافتداء سيما عندهم قوم فضلو اعليا اذ لا
 يجوزون امامة المفضول وقال النبي عليه السلام
 لابي الدرداء رضي الله عنه والله ما طلعت
 الشمس ولا غربت بعد النبيين والمرسلين على
 رجل افضل من ابي بكر وقال في ابي بكر وعمرها
 سيد الكهول اهل الجنة ما خلا النبيين والمرسلين
 وقال ما ينبغي لقوم فيهم ابو بكر ان يتقدم عليهم
 غيرهم وقد قدمه في الصلوة مع انها افضل
 العبادات وقال ايضا خيرا متى ابو بكر ثم عمر
 وقال لو كنت متخذا خليلا دون ربي لاتخذت
 ابا بكر خليلا ولكن شريكي في ديني وصاحبي

قوله ما نقله الشارح من الادلة
 يدل جميعا على علم جواز تفضيل
 عثمان ايضا بل اكثره يدل على عدم جواز
 تفضيل عمر ايضا على ابي بكر فلعن
 خصيص على الذكر لوقوع تفضيله
 من الشيعة دون تفضيل غيره
 ساجقلى زاده
 هذا يتعلق بعدم اطلاق افضل
 فقط بالافتداء تدبر ساجقلى

في الغار وخليفتي في امتي وقال عليه السلام وقد
 ذكر عنده ابو بكر اين مثل ابى بكر كذبتى الناس
 وصدقنى وامن بى وزوجنى ابنته وجهزنى
 بماله وواسانى بنفسه وقال على كرم الله وجهه
 خير الناس بعد النبىين ابو بكر ثم عمر ثم الله
 اعلم الى غير ذلك مما لا يحصى وقتل نفسه او
 اتلاف عضو من اعضائه اى اعضاء نفسه
 وهو اعظم وزرا من قتل غيره ذكر في صدر الرسالة
 كون القتل مطلقا من الكبار لكن ذكر قتل نفسه
 هنا مع دخوله فيه توطئة لقوله او اتلاف
 عضو من اعضائه ولقوله وهو اعظم وزرا
 من قتل غيره ولعل السر في كونه اعظم ابناء
 بانه ليس في قلبه مريحة ما حتى انه ما رحم نفسه
 فقتله فكيف يرحم غيره فيستحق المقت العظيم
 وعدم استزاه البول قال عليه السلام استزاه

ومخلاصة هذا السنن ان نقول ان
 اتلاف عضو نفسه اعظم وزرا
 من اتلاف عضو غيره عبد الله
 الغضائى

عن البول فان عامة عذاب القبر منه وهذا الحديث
 عام يشمل الابول كلها فنسخ به حديث العريين
 لان العام يجوز نسخ الخاص به على ما علم في الاصول
 والمن والاذى في الصدقة قال الله تعالى لا تبطلوا
 صدقاتكم بالمن والاذى والتكذيب بالقدر
 واسناد افعال العباد اليهم من غير ان يكون الخلق
 صنع فيها قال عليه السلام المقدور كائين
 وفي الخبر مجوس هذه الامة القدرية ومشركو
 هذه الامة الرافضة والقدر مبتداء وبامر
 اى بامر الله خبره وتصديق كاهن او مجتم الكاهن
 من يدعى علم الغيب والتنجيم من يحكم بشئ بالنظر
 في النجوم وكل منها كاذب قال النبى عليه
 السلام من اتى كاهنا فصدقه فهو في الدرك
 الاسفل من النار وقال النبى عليه السلام
 من اتى عرافا وسئله عن شئ فصدقه

نسب الحديث الوارد في الذين جاؤا
 الى الحديث واسلموا ولم يناسبهم
 من عنة والمدينة فانفتحت بطونهم
 اهلهم النبى عليه السلام بان يخرجوا
 فامسهم الصدقة ويشربوا بالهم والبيان
 الى اهل الصدقة ساجقلى زاد

لم يقبل له صلوة اربعين يوما اخرج به مسلم وقال
 من اقتبس علما من النجوم اقتبس شعبة من النور
 رواه ابو الذر داء وقد اشار عليه السلام
 بذلك الى ان علم النجوم فن من السحر والتحقيق
 ان السحر والكهانة والنجوم والسيما من واد
 واحد ويطلق على جميعها اسم السحر والطعن
 في الانساب لانه يؤدى الى هتك اعراض الناس
 وهو ذنب عظيم وفي الخبر عرض المؤمن كدمه
 فاذا كان الطعن في انساب الخلق كبيرة فكيف
 يكون الطعن في نسب سيدنا وسيد جميع الانبياء
 نبياء محمد المصطفى بان يقول قائل على ملاء
 الناس ورؤس الاشهاد ان ابويه كافران
 بنحو ذلك والله من مثل هذا الكلام الفاحش
 قاتل الله قائله قال صاحب مجمع الفتاوى لله دره
 والمشهور المقبول عند الجمهور ان الله احيا

يحتمل ان لا يريد به هذا القائل
 الطعن ولو اراد الطعن يكون
 كسر سا جعلى زاده

ابوى الرسول في قبرها فامتابه ذكره القرطبي
 والحافظ ففتح الدين وابو حفص بن شاهين
 والمرحوم ابن الكمال الوزير عليه رحمة الملك
 القدير رسالة مستقلة فيه وايضا للمولى
 الفاضل جلال الدين السيوطى رسالة فيه
 شكر الله سعيهما ولئن سلم ان هذا مختلف فيه
 لكن لا يليق لمن يدعى العلم ان يتفوه على ملاء
 الناس على المنابر والكراسى في المساجد والجموع
 بكلام يورث النقص في نسب سيد الانبياء
 بل الحرى الابق ان يختار الطرف الاخر صيانة
 لشان سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم
 وقد انشد ابن الكمال عليه رحمة الملك
 المتعال ابيانا وهي هذه حى الله النبي من يد
 فضل على فضل وكان به لطيفا فاحيا امه
 وكذا اباه لايمان به فضلا منيفا فقد ورد

وفضلة الفتاوى نقل عن الاشياء
 من مات على الكفر ابع له الله
 رسول الله عليه السلام ثبوت ان الله
 تعالى احياها حتى اتمت ما فيها
 من اقب الكرمى انتهى وقيل قول الامام
 الاعظم والدارس لله ما انا على الايمان
 رد على من قال ما انا على الكفر ثم
 وعلى من قال ما انا على الكفر ثم
 احياها الله بدعائه عليه
 فامتابه ثم ما انا على الايمان
 اقول وجه رد القول الاول
 ظاهر واما الثاني فلا بين
 وجه لعدم المناقاة بين
 موتهما على الكفر وبين احياهما
 الله تعالى لاجل الايمان كرامة
 لنبيه عليه السلام عبد الرحمن
 عنتا لج

مشعر بان كونه مختلفا فيه
 غير مسلم ويندر نظر
 سا جعلى زاده

الحديث به فخته وان كان الحديث ضعيفا
 والذبح لمخلوق اذا ذبح شاة لقدر كبير
 او ضعيف يكون ميتة وكذا الذبح لروح نبي
 او ولي يكون ميتة ايضا لكن اذا ذبح شاة
 حين قدم كبير او ضعيف لرضاء الله تعالى
 وذكر اسم الله عليه لا يلزم شيء ويكون
 طاهرا وكذا اذا ذبح شاة لرضاء الله تعالى
 وذكر اسم الله لكن وهب ثوابه النبي من الانبياء
 او ولي من الاولياء يكون ايضا طاهرا ولا
 يلزم شيء احفظ ما نقول ولا تنظر الى قول
 من لا يفرق الغث من السمين ولا الهجان من
 الهجين واسأل الا زار خيلاء اي للتكبر قال النبي
 عليه السلام ان الله لا ينظر الى من يجار زاره
 بطبر اعلى انه لا يامن التجسس والتخبيث قال لا يبق
 للمؤمن ان يجتنبها وحمل ولد الى ضلالة قالوا

اي ان يجتنبها من الاسال
 فلزم ان لا يبق التجسس في كل
 حال اي سواء كان للخيلاء
 او لا اما في الاول فلا تة كبيرة
 وفي الثاني فلا تة غير شامون
 عن التجسس فالاولى تركه ساجي

ينبغي للمؤمن ان يؤدب ولده باحسن تأديب
 حتى انه اذا بلغ يعتاد بالصلوة وفي الخبر
 مروا صبيانكم بالصلوة اذا بلغوا سبعا
 واضربوهم اذا بلغوا عشرة فيكون حمله
 الى الضلالة ضلالة وكبيره وسن سنة
 سيئة الظ ان لفظ سن مصدر مضاف
 الى سنة معطوفا على ما قبله قال عليه السلام
 من سن سنة سيئة فله وزرها ووزر
 من عمل بها الى يوم القيمة من غير ان ينقص من
 اوزارهم شيء والاشارة الى اخيه بجديد
 ولو بالهزل واللطفة قال عليه السلام
 من اشار الى اخيه المسلم بجديدة فان الملكة
 تلعنه قالوا قيد المسلم اتفاني حتى لو اشار
 الى ذمي بجديدة يدخل تحت الوعيد ولهذا
 قال المص الى اخيه ولم يفيد بالمسلم والجدال

والمرأة بغير حق وفي الخبر الجدا بغير حق يطفى
 نور الايمان يغوز بالله تعالى من ذلك وخصاء
 العبد وقطع شيء من اعضائه لانه مثله وهي
 منهية وتقذبة اي تعذيب العبد لان
 تكليف عبده بما لا يطيقه منه في كيف تعذيبه
 فيكون كبيرة وكفران نعمة المحسن
 قال النبي عليه السلام شكر النعم على المنعم
 عليه واجب فكفرانه يكون ترك الواجب
 فيكون كبيرة قال النبي عليه السلام لا يشكر
 الله من لا يشكر الناس ومنع فضل الماء
 قال عليه السلام لا تمتنعوا فضل الماء الحديث
 ولانه بخل وجزاء البخل عند الله نار والاحقاد
 في الحرام اي الذنب ولو صغيرة والكبيرة
 فيه تكون كبين تين والتجسس والتجسس
 قال صاحب القاموس التجسس بالجاء المهملة

المحقق ان عامة ادلة الشارح
 محل المنع او خالية عن التجسس
 والاشارة اليه بوجوب تكثير
 السواد ولذلك صنفنا عن
 القلم عنها الا قليلا والله الحمد
 والمنة ساجد على راده

اي الماء الفاضل عن حاجته
 لقوله لا تمتنعوا فضل
 الماء الحديث قال ابن فريته
 في شرح المشارق قبل النهي
 للتنزيه لان الماء ملكه
 فيزله من باب المعروف
 ساجد على راده
 صغرى كبرها مطوية اي
 ترك الواجب كبيرة هنا واعلم
 ان كلية الكبرى ممنوعة
 فلا يكون الدليل مثبتا
 ولما الدين

الاستماع

الاستماع الحديث قوم وهم له كارهون
 والتجسس بالجيم تفحص الاخبار التي لا تعنيه
 قال النبي عليه السلام من استمع الى حديث
 قوم وهم له كارهون صتب في اذنيه الا انك
 يوم القيمة وقال عليه السلام من حسن
 اسلام المرء تركه ما لا يعينه واللعب بالنرد
 لعب معروف والطالب لعب ايضا والمنقلة
 بفتح الميم وسكون النون وفتح القاف واللام
 وفي اخرها هاء لعب معروف ايضا قال
 عليه السلام من لعب بالنرد فقد لطم يده
 بدم الخنزير وكل هو جمع على تحريمه وقال
 عليه السلام كل لعب حرام الا ثلاثة اللعب
 بامرأة واللعب بفرسه واللعب بالرمي
 وعد العلاء في منطومه اكل الحشيش
 المسمى بين الناس بالاسرار من الكباش

وقد ذكرنا حكمه بالتفصيل في شرحنا الملتقى
 الاجر المستحق بالفرأند بحيث لا مزيد عليه انشئت
 فراجعده وقول المسلم للمسلم يا كافر قال عليه
 السلام ايما رجل قال لاختيه المسلم يا كافر
 فهو عند الله كافر الا ان يتوب وقوله للمسلم
 احتراز عن الذم لان المسلم اذا قال له
 يا كافر يكون مرتكب صغيرة اذا كان يتأذى
 به على ما سيبيح ان شاء الله تعالى وعدم العد
 بين النساء اي نسيانه في القسم بفتح القاف
 لانه يجب فيه العدل وترك الواجب كبيرة
 والبكر والثيب والجديدة والعقيقة والمسلمة
 والكتابية فيه سواء والامة والمكاتبية
 وام الولد والمديرة نصف ما للحرقة قال
 صاحب النقاية اذا امر القاضي بالقسم
 بين امرأتيه بالعدل فلم يفعل او جعه

اي المتزوجات والمنكوحات
 ولي الدين

القاضي

القاضي عقوبة وباقي حكمه مذكور في كتب الفقه
 ونكاح الكف اذا لم يكن لتسكين النفس وقالوا ان كان
 لتسكين النفس رجحان لا يكون له اثم ووبال ووطئ
 الخاضع قال الله تعالى ولا تقربوهن حتى يظهرن
 والسرور بالغلاء للمسلمين لان الغلاء ضرر بالمسلمين
 فالسرور بها يكون سرورا بضرر المسلمين وهو مع علاما
 التفاق قال النبي عليه السلام لا يؤمن احدكم حتى يحب
 لاختيه ما يحب لنفسه ويكرم لاختيه ما يكرم لنفسه
 وايتان البهيمة كان في بني اسرائيل رجل ياتي البهايم
 فمسخه الله تعالى فيكون كبيرة غاية ما في الباب
 ان الله تعالى رفع عن امته محمد عليه السلام
 المسخ والخسف بجرمة محمد عليه السلام وعدم عمل
 العالم بعلمه قال الله تعالى مثل الذين حملوا التوراة
 ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا وفي الخبر العلم
 بلا عمل وبال والعمل بلا علم ضلال على ان العالم الذي

صوابه ونكاح الكف
 الا ان يقال بجذوف المضاعف
 ولي الدين

فيه ان الاعجاب من الاستعظام
 ومقابلته الاستحقاق والايلازم
 ان يكون التعقيب من الاستحقاق
 بل يجوز ان يكون للتأديب وتنبية
 صانعها على علم خذاقته وغلطه
 في الترتيب سا حقل زاد

لا يعمل بعلمه هو والجاهل سواء ^ط وعيب الطعام يعني
 تعيب الطعام الذي عرض له للبيع واحفاء عيبه
 لانه من الخيل ولا يليق بالمؤمن من الخيلة ويحتمل ان يكون
 معناه تعيب الطعام الذي قدم امامه للاكل
 وعدم الايجاب به لانه يؤذن بالكبر والرقص
 بالرباب لانه من جملة اللهو المجمع على تحريمه
 ومحبة الدنيا قال النبي عليه السلام جمود
 العين من قسوة القلوب وقسوة القلوب من
 كثرة الذنوب وكثرة الذنوب من طول الامل وطول
 الامل من حب الدنيا وحب الدنيا راس كل خطيئة
 والنظر الثاني الى وجه الامر الحسن لانه يؤدي
 الى الفساد العظيم ومهيج للشهوة وقال داود
 النبي عليه السلام في نصيحته لابنه سلما النبي يا بني امش
 خلف الاسود والاسود لا تمس خلف المرأة وقال المولى الفضل
 على افدى الشهير بالحناوى فالائق لعصرنا ان نظم اليها
 الامر ونقول امش خلف الاسود

قال القاضي في سورة الصافات
 فانه اي العبد وعة اي خوف
 تقترى الانسان عند استعظام
 الشيء
 لعدم جبره على مقتضى علمه
 بل العالم اشدد عند ابا في القول
 المختار
 كلمة الكبرى ممنوعة لان
 من الخيل ما يجوز فالاول
 ان يقيد الخيل في الصغرى
 بالغير الحائز او يستدل بانه
 غشوق والغش حرام لقوله
 عليه السلام من غشنا
 فليس منا ساجي زاده

والاسود

والاسود ولا تمس خلف المرأة والامر وانما قيدنا
 النظر بالثاني لان النظر الاول معفو والنظر الى
 داخل بيت غيره قال النبي عليه السلام من نظر
 الى داخل بيت مسلم حل له ان يفقأ عينه ودخول
 بيته اي بيت الغير بغير اذنه لان النظر الى داخل
 بيت الغير اذا كان كبيرة فدخل بيته يكون كبيرة
 بالطريق الاولى ثم الظ ان قوله بغير اذنه قيد لها
 لا لقوله ودخول بيته فقط تدبر فكانت
 الكباير على ما ذكره مائة وواحد نعوذ بالله من
 شرور انفسنا ومن سيئات اعمالنا واما الصغار
 لما فرغ من عدد الكباير شرع في عدد الصغار فقال
 واما الصغار فقال هي النظر الى محرم قال الله
 تعالى يعلم خائنة الاعين وقال الله تعالى
 قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم ويحفظوا
 فروجهم ذلك انكم لهم ان الله خبير بما يصنعون

غير تلبس المنقول رعاية
 للتجميع وهو ظاهر في الدين
 9 سو او كان الى امر حسن
 او امره ودين

اي التارخ وفي الدين نجل الوجود
 اي احمد المصطفى نجل الوجود
 اي من تبيين ما يتعلق بها
 من الرسالة وقت
 اي من تبيين الرسالة
 المتعلقة بها س ج
 فيه اشكال اذ عدد النظر
 الى وجه الامر الحسن
 وعد مطلق النظر الى المحرم
 من الصغرى ساجي زاده

يقيد القيد الحسن لعدم الشهوة
 يكونا من الكباير واما مع الشهوة
 بعد الركن عنيتا

اى يغضوها عن النظر الى ما لا يحل نظرم ذلك
 اطهر لقلوبهم عن الوسوس المظلمة للقلب والتقبيد
 اى تقبيل المحرم لا الشهوة والاستمنااء لقضا
 الشهوة لا لتسكينها عند نكاح الكف انقامن
 الكبار وعد الاستمنااء لقضاء الشهوة من
 الصغار فتننا فض اللهم الا ان يقال فيه روايتان
 في رواية من الكبار وفي رواية من الصغار فراعى
 هاتين من الروايتين وليس بغير شهوة وخلوة
 الاجنبية لانها مؤدية الى الفساد فيليق للمؤمن
 ان يجتنبها قال ابليس لا يخومنى ثلاث من الى
 الامير ووافق هواه في خلاف الحق والعالم
 المبتدع لا اقطع طمعى عنه حتى يفسد قلبه
 بالنفاق ورجل جلس مع امرأة ليس بينهما
 ثالث واللعن ولو كان بهيمة قال النبي عليه
 السلام ايما رجل احسن شيئا فلما بلغت اللعنة

يعني من ليس بمحرم سواء كان
 ذارحم كنت الغم مثلا لمن
 نكاحها ممن سوى ذى الرحم
 لكن ذكر من الاشياء المخلوقة
 بالمحرم مباح الا لاختصاص
 من الوضاع والقصر الشا
 عبد الرحمن عتاجي

لا شئنا تعالى من ليس
 كذلك بقوله الا الذين امنوا
 وعملوا الصالحات الاية
 سا حقل زاده

في مقام من اشرف عليه اطلع
 فوق انهم في معناه الاطلاع عليه
 من فوق فكونه معصية لا احتمال
 الانظر الى اخطاها والاذى هذا

والمتبادر كون الاشراق قصدا
 فان كان تبعا بان ينظر الى الجائز
 نظره فيقع على ميت غير فلاثم
 والله اعلم والى الدين

الى الله

الى الله يقول لها ارجعي الى من خرجت منه فترجع
 اللعنة اليه وكذب لاحد فيه ولا اضطرار
 فالكذب الذي فيه حد يكون كبيرة والكذب
 عن اضطرار لا يكون كبيرة ولا صغيرة وتفصيل
 وما يجوز منه وما لا يجوز مذكور في المطولات
 وهجو مسلم ولو كان تعريضا وصدقا قال النبي
 عليه السلام عرض المؤمن كدمه والهجو يهتك عرض
 المؤمن فينبغي للمسلم ان يجتنبه قالوا المراد
 من قوله تعالى والشعراء يتبعهم الغاؤون
 من يهجو مسلما واما الشعراء ليسوا بمذمومين
 مطلقا وفي الخبر ان الله كنز تحت العرش
 مفا تجمه السنة الشعر او الاشراف على بيوت
 الناس عد المص في الكبار النظر الى داخل بيت
 غير منها وههنا عدد الاشراف على بيوت
 الناس من الصغار فيلزم علينا ان نقول

حاصل الفقه ان المراد هنا كونه
 في مكان عال كمن الاطلاع على
 بيوتهم وان لم ينظر الى الداخل
 سبق النظر الى الداخل في عبارة
 الشيخ

ان فيه روايتين او تفرق بينهما ونقول ان مراده فيما
سبق النظر الى داخل بيت غيره عمدا او مراده ههنا
كون بيته في مكان شرف على بيت جاره فيقع نظره
عليه وان لم يتعمد النظر وهجر المسلم فوق ثلاثة ايام
بلا عذر قال النبي عليه السلام لا بهجر المؤمن اخاه
فوق ثلاثة ايام واذا كان بعذر يكون معذور
او كثرة المخاصمة بلا علم لانه يميت القلب كوكلاء
القاضي لانه عاداتهم كثرة المخاصمة بلا علم وكثرة
المخاصمة يعلم ان لم يراع بحق الشرع ينبغي ان يعذر
هذه من الكبار تدبر وصحك مسلم اختيارا
لانه يميت القلب ايضا وعن هذا قيل كرجيه
حوش اينده تر از خنده نيست خنده يهوده
خوش اينده نيست وانما قال اختيارا لانه
اذا صدر من غير اختيار بان يسمع ما يصحك
يكون معذورا والنوح ونحوه للمصيبة لانه

كثرة ما
فيه ان يميت القلب
جاء في بعض النسخ
فان كثرة الضحك يميت القلب
سا جفتي زاده
من ضرب الفخذ وفخذ الشا
وليس الشواد والدعاء بالويل
والثبور ونحوها من اعمال
الجاهلية المتعلقة
بالمصاييب ولي

تعالى

تعالى وعد على الصبر بالمصيبة اجر اجرنا لا فيلق
بالمؤمن ان لا يتوح بل يصبر فاذا نوح ولم يصبر
يكون صغيرة روى انه لما مات ابراهيم النبي بكى
النبي عليه السلام بلا صوت فقال بعض الصحابة
يا رسول الله نهيتنا عنه وانت تبكي فقال النبي
عليه السلام القلب يحزن والعين تدمع اولادنا
اكبادنا وما نهيتنا عنه النوح والبكاء بصوت
ولبس الرجل ثوب حرير روى انه عليه السلام
خرج ذات يوم وفي يده ذهب حرير وقال
هذان حرامان علي ذكورا متي وتبخترا الماشي
التبختر بفتح التاء المشاة من فوق وبعدها
الباء الموحدة المفتوحة وبعدها الخاء المعجمة
الساكنة وبعدها التاء المشاة من فوق المضمومة
واخرها راء مهمل ما يقال له بالتركي صالوق
لانه علامة التكبر وهو منهى عنه قال الله تعالى
ولا تمش في الارض مرحا وقال عليه السلام قال الله تعالى

قال الله تعالى انما يوفى الصابرون اجرهم بغير حساب ولي الدين

يعني في ما نهيت عنه
لعله تعليل لعدم النهي عنها
وحاصله انها اضرار بان
عند موت الاولاد
سا جفتي زاده

الاولى الكبرى والدين

لموسى عليه السلام اياك والكبر فانه لو لقيني
احد باعمال جميع خلقي وفي قلبه مثقال ذرة من كبر
ادخلته نارى وكفا فيه قول ابليس انا منه و
افتخار قارون بالمال قائلا انما اوتيته علم عندى
وقول فرعون اليس لى ملك مصر لاية وعز هذا
اعد بعضهم الكبر من الكبار والجلوس مع فاسق
ساعة واثما قلنا ساعة لان الجلوس معه
اذا كان معتادا له يكون كبيرة على ما قال في
اول الكبار وحضور مع اهل السببة والصلوة
وقت كراهة كطلوع الشمس وغروبها واستوائها
والصوم في يوم منتهى عنه وهو عيد الفطر
واربعة ايام في عيد الاضحى وقوله منتهى صفة
يوم فيحتاج الى تقدير لانه ضمير عنه راجع
الى الصوم فيكون تقديره والصوم في يوم
نهى الصائم عن الصوم فيه وادخال مسجد

اي كفا في مذمة الكبر
كونه من اخلاق هؤلاء
ساجقلى زاده

عن كون الكبر من اخلاق
هؤلاء ساجقلى زاده

اي خارج عن طاعة الله
تعالى بارتكاب كبيرة كذا
فسير البضاوى
في تفسيره ولى
اي ذلك الاقضية

وهو فيه وفيه ان الايام
المنهية يقتضى ان يكون
المنهى حال الايام مجازا
يخفى على من يعرف النحو
فينبغي ان يكون الصفة
هنا كذلك ايضا فلا نقلة
ويجوز ارجاع ضمير عنه
الى اليوم وح يجوز
اسناد منتهى الضمير

الصائم او الى الفطر عنه
وعلى التقديرين لا تقلد ايضا
ساجقلى زاده

نجاسة

نجاسة او مجنونا او صبيا يغلب نجاسة أى نجس
كل واحد من المجنون والصبى وقوله ادخال مضاف
الى ظرف المكان وقوله نجاسة مفعول به لقوله
ادخال وفاعله محذوف تقديره وادخال شخص
فى المسجد نجاسة وتلطيحه ثوبه او بدنه بنجاسة لانه
لا يليق بالمؤمن مثل هذا واستقبال القبلة واستدبا
بيول او غايط مطلقا عند بعض وفي الصخراء
عند بعض وكشف العورة بحمام أى فى حمام بغير
فرق الناس وعنه هذا قيل خلوة حمامه كعدم
ديوترك اتمه ادب جاملكوزلردرر كوزلر
سنى هر كوشه دن واثما قال بغير مركب الناس
لان كشف العورة فى الحمام فى حضرة الناس
من الكبار كحما مر وكشف العورة عبثا لات
الحفظه حاضرون غير مفارقين وان كان
فى الخلوة فلا جرم يليق بالمؤمن ان يجتنب عنه

اي ايج ومنه واقفه ولى
اي الشافعى ومنه واقفه ولى
لو قال المصنف بغير مركب الناس
لكان اقيدوا بغيره واسلم من
ابهام خلاف الحق ولى

اذ لم يكن عن اضطرار وصال صائم روى الله عليه
 انه عليه السلام واصل فواصل اصحابه فقال عليه
 السلام ايتكم منكم يطعمني ربي ويسقيني ووطئ مفاهمه
 قبل التكفير لانه منهي عنه حتى يكفر والظاهر
 وكفارته وسائر احكامه مذكور في كتب الفقه
 ومساخرة امرأة غير مهاجرة بغير زوج او محرم
 فانها المنهي عنها الامع احدهما وقوله غير
 مهاجرة احتراز عن المهاجرة في عصر رسول الله
 عليه السلام فانه يجوز مساقتها الى ان وصل
 الى رسول الله عليه السلام بغير زوجها او
 محرمها والنجش وهو بفتح الجيم او سكوتها
 ان يساوم سلعة لا يريد شرائها باكثر من قيمتها
 ليري الاخر فيقع فيه لانه منهي عنه والاحتكا
 وقال النبي عليه السلام من احتكر طعاما
 اربعين ليلة فقد برئ من الله وبرئ الله منه

وهو ان يصل صوم يوم
 بصوم اخر في غير افطار
 سا جفلى زاده

من اد الكفر الى الاسلام
 ولو ترك اللام كان احسن
 سا جفلى زاده

اي انه يريد باكثر من قيمتها

وقال النبي عليه السلام الجالب مرد زوق
 والمحتكر ملعون وعده بعضهم من الكبائر
 والبيع والسوم والخطبة بكسر الخاء المعجمة
 على بيع غير او تستوم غير او خطبته لان
 جميعها منهي عنه والتفصيل في كتب الفقه ثم
 انه لا يخفى ما فيه من صنعة اللف والنشر المرتب
 وبيع الحاضر للبادي طمعا في الثمن الغالى زمان
 القحط وصورته ان البادي يجلب الطعام الى البلد
 فيطرحه على رجل من اهل البلد لبيعه من اهل البلد
 بتمن غال وتلقى الركبان وهو تلقى الجلب المنهي عنه
 وانما يكره اذا كان مضرا باهل البلد وان لم يضر
 لا يكون مكروها فلا يكون صغيرة والتسرية
 يقال صرى الشاة تسرية اذا لم يجلبها اياها حتى
 يجتمع اللبن في ضرعها والشاة مصرة لانها حيلة
 لا يليق بالمؤمن والبيع عند اذان الجمعة

الاولى وسومه والدين

من الطحح والاطحح وك
 الاولى ان يقو ان يبتدعه
 رجل من اهله فيبيعه
 والدين

ليظن المشتري ان ذات لبن
 سا جفلى
 اي الاذان الاول سا جفلى

قال الله تعالى اذ انودي للصلاة من يوم الجمعة
فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع وباقي حكمه
مذكور في كتب الفقه والتفريق بين صغيرة
وكبيرة محرم منه بغير ضرورة لانه منهي
عنه ورد الوعيد في حقه وقيد بقوله بغير
ضرورة لانه اذا كان بضرورة انحوان يدفع
احدهما بجناية لا يكون صغيرة وكتمان عيب
السلعة عند بيعها لانه حيلة لا تليق بالمؤمن
واقتناء كلب لغير صيد او ما اشبهه من حفظ
الزرع والبيت لو ورد الوعيد في حقه و
انما قال لغير صيد او ما اشبهه لانه اذا كان
له لا يكون له اثم واللعب بالشطرنج بلا تقار
لان اللعب بالشطرنج جائز عند الشافعي
مكروه عندنا فيكون صغيرة عندنا قال
بعض اصحاب الشافعي اذا سلمت اليد من الخسران

واللسان من الهديان والصلوة من النسيان
فاللعيب بالشطرنج ادب بين الخلان وانما قلنا
بلا قمار لانه اذا كان يده يكون كبيره وبيع الخمر
وشراؤها للمسلم وامساك الخمر لا لتخليها
لانها ليست بمال متقوم في حقه فيكون صغيره
بمخلاف شربها فانه من الكبائر على ما صرح
اشترط الاجرة على الحديث لانه منهي عنه
والبول قائما وفي المغتسل اسم مكان والوارد
اي الطريق لان البول قائما يورث المرض ولا
يؤمن من الاصابة بالثوب والبدن وفي
المغتسل يورث الوسوسة على ما ورد في
الخبر وفي الموارد دليل على عدم ادبه وهو
لا يليق بالمؤمن والسد في الصلوة لانه من
مكروهات الصلوة يقال سد الثوب من باب
طلب اذا رسله من غير ان يضم جانبيه وقيل

فوله دليل على عدم ادب هذا الثعلبي
ان يكون المراد من البول في هذا
يشعر بالتبلي بعد كشف العورة
يكون المتبلي بعد كشف العورة
التي ان كان مع التستر فان
التي ان كان مع التستر فان
مراء من الناس او مع التستر فان
كان المراد الاول سبق ان كشف
في الحمام من الكبار وبين ان قبل الحمام
في الحمام من الكبار بحضرة الناس
فما في المراد الثاني فسباني من المص
كان المراد الثاني فسباني من المص
ان البول على الصري مع التستر
لكنه مما يجعل بالمرء زاده

ان يلقيه على رأسه فيخبه على منكبيه واسدله خطا كذا
 في المغرب والاذان جنبا ودخول المسجد كذلك
 اى حال كونه جنبا الا من عذر لان الضرورات
 تبيح المحظورات والاختصاص في الصلوة لانه
 من مكروهات الصلوة كالسدل واشتمال الاسماء
 فيها اى في الصلوة هكذا في النسخ التي رايناها
 لكنه لا معنى له لعل النسخة الصحيحة واشتمال
 الصماء قال المصنف في شرح الكتر ومن المكروهات
 اشتمال الصماء كما رواه ابوداود وعمر بن عمر رضي الله
 عنه قال قال رسول الله عليه السلام اذا كان
 لاحدكم ثوبان فليصل فيهما فان لم يكن الا ثوب
 واحد فليترديه ولا يشتمل اشتمال اليهود وهو
 الصماء وهو اداة الثوب على الجسد من غير
 اخراج اليد سمى بها لعدم منفذ يخرج يده منه
 كالصخرة الصماء وفسرها في المحيط بان يجمع

قال المجتهد اذا قلت اشتمل فلان الصماء
 كانت قلت اشتمل الشملة التي تعرف
 بهذا الاسم لان الصماء ضرب من
 اشتمال انتهى اقول فظهور ان اضافته
 الاشتمال الى الصماء اضافته العام
 الى الخاص يوم الاحد علم الفقهاء
 ساجد على زاده

طريق

طرفي ثوبه ونحججهما تحت احدى يديه على احد
 كنفيه وقيد في البدايع بان لا يكون عليه سراويل
 وانما كره لانه لا يؤمن من انكشاف العورة انتهى
 ما ذكره المصنف والعيب فيها اى في الصلوة قال
 المصنف في شرح الكتر واختلفوا في تفسير العيب
 فذكر الكردري انه فعل فيه غرض لبس بشرع
 والسفاه ما لا غرض فيه اصلا والمذكور في
 شرح الهداية وغيره ان العيب الفعل الفرض
 غير صحيح حتى قال في النهاية وحاصله ان كل عمل
 هو مفيد للصلوة فلا بأس به واصله ماروى
 ان النبي عليه السلام عرق في صلوة فسمحه
 عن جبهته لانه كان يوذيه فكان مفيدا وفي
 زمن الصيف كان اذا قام من السجود لفرض
 ثوبه بمنة ويسرق لانه كان مفيدا واما ما ليس
 بمفيد فهو العيب انتهى ما ذكره المصنف واستقبال

عطف على عرق ولى
 المفهوم من اقاموس انهما
 مفتوحتا الباء والياء

مضاف الى مفعوله والفاعل محذوف اي استقبال
 الشخص المصلي بوجهه لانه منهى عنه فيكون
 صغيرة والالتفات فيها اي في الصلوة روى
 البخاري عن عايشة رضي الله عنها قالت سألت
 رسول الله عليه السلام على الالتفات في الصلوة
 فقال هي اختلاس يختلسه الشيطان من
 صلوة العبد وروى الترمذي وصححه عن انس
 رضي الله عنه عن النبي عليه السلام انه
 قال اياك والالتفات في الصلوة فان الالتفات
 في الصلوة هلكة فان لا بد ففي التطوع لا في
 الفريضة ثم المذكور في عامة الكتب ان
 الالتفات المكروه تحويل الوجه عن القبلة
 وقبه في العناية بان يكرم لغير عذر واما
 العذر فغير مكروه وانما كره لغير عذر لانه
 انحراف عن القبلة ببعض بدنه ولو انحراف

اي فان كان الالتفات لا بد له منه
 فليكن في التطوع ولي

عنه

عنها بجميع بدنه فسدت فاذا انحراف ببعضه كره
 كالعامل القليل فانه مكروه وكثيره مفسد
 كذا ذكره المصنف في شرح الكنز والتكلم في المسجد
 بكلام الناس فانه منهى عنه فيكون صغيرة
 وفعل ما ليس بعبادة فيه اي في المسجد متعلق
 بفعل لانه وضع للعبادة ففعل ما ليس بعبادة
 فيه يكون صغيرة ومباشرة الصائم زوجته
 وتقبيله اي تقبيل الصائم زوجته اذا لم
 يامن على نفسه فاذا امن لا يضرب و دفع الزكاة
 من احدى المال لانه دليل التهاون على اداء
 الفرض فيكون صغيرة والجمع في الذبح
 بفتح الباء الموحدة وسكون الحاء المعجمة
 ما يقال له بالتركى بفتح و يحتمل ان يكون
 بفتح النون وسكون الحاء المعجمة قال صاحب
 الدرر وكره النحر اي الذبح الشديد حتى

صغائر اداء بالضم فكانت غلط
 نشاء من قولهم ردى قلبه الهنئة
 باء تخفيفا والى الدين

في القاموس نحر نفسه قلها
 انتهى عما قال الله تعالى فاعطاك يا نحر
 نفسك الآية اي فاعطاك يا نحر
 النفس

يبلغ الخناح وهو بالفارسية حرام مفزواكل
 السمك الطافي أي المنقلب على وجه الماء بلا حيوة
 وأكل المنتن والميتة من غير أي من غير السمك
 الطافي إلا ما اضطر في خال الخمصة والصغير
 من اللحوم أكل الماشاة والغدة بضمة الغين
 المعجمة ما يقال له بالتركي بزوال الحيا مقصور
 الفرج والذكر والتسعين للحاكم عند عدم
 تعدى السرقة لأنه بدل على طمع الحاكم وهو
 منتهى عنه على ما قيل من طمع ذل ومن قنع
 شبع وفي النسخ التي رأيناها وقع لفظ السرقة
 ولا معنى له ظاهر والظاهر أن يقول عند عدم
 تعدى الأرباب على ما وقع في الكتب الفقهية
 اللهم إلا أن يقال أن لفظ السرقة على وزن
 نصرقة بالفتحات جمع سارق فيكون معناه
 عند عدم تعدى الأرباب الذين أكثرهم

قصص على القصص قصور لأن صاحب
 القاموس قال الحياء بالمد التوبة
 والحشمة والفرج من ذوات الخف
 والظلف والسباع وقد يقصص
 انتهى أي في الفرج بناء على
 عادة

سراق

سراق يأخذون أموال الناس بالحيل وأنكاح
 المرأة المكلفة البالغة نفسها بغير إذن
 وليها لأنه يتغير منه الولي ويلحق الأذى
 به وفعل ما يؤذى الولي ذنب عند عدم
 الفضل يعني من غير عضل من كفوها وغيره
 ونكاح الشغار وهو أن يزوج الرجل بنته
 لآخر على أن يزوج الآخر أخته ويكون بضع
 كل منهما صداقا للآخر وحكمه مذكور
 في كتب الفقه وتطبيق الزوجة أكثر
 من طلاق واحدة لأنه يتخلص منها بالواحدة
 فلا حاجة إلى أكثر منها فارتكابه يكون صغيرة
 وتطبيق الزوجة بائنا على أحد الترويتين
 لأنه يتخلص منها بالرجعي فلا يحتاج إلى
 البائين مع كونه من البغض المباحات بغير
 عذرا ما كان بعذر كان لا يأمن نفسه لا

من كونه من البغض المباحات كما لا ينبغي
 أن يترك بعذر الضرر لما جعلي زاده
 من أن يصدر من نفسه ما يؤيب المصلحة فيطلقها
 فإنما فيطول عليها العذر ساجدي

يكون اثما وتطبيقها اى الزوجة من حالة
 الحيض لانه بدعى لا يمس به حاجة الا في الخلع
 فانه لو خالع مع زوجته في حالة الحيض لا يكون
 اثما وتطبيقها في طهر جامعها فيه اى في ذلك
 الطهر لانه يؤدى الى تطويل العدة على ما ذكر
 في كتب الفقه والرجعة في الطلاق الرجعي
 بالفعل لان الاصل في الرجعة ان يكون بالقول
 بان يقول راجعتك او راجعت امرأتى ولان
 في جواز الرجعة بالفعل اختلافا بين العلماء
 وجواز الرجعة بالقول متفق عليه فلا ينبغي
 للمؤمن ان يسلك في المختلف فيه مع قدرة
 على المتفق عليه والمظارطة من الضراط فيها
 اى في المجالس لانه سوء ادب وفي الاسفاق
 والايلاء عادة يعنى وقع في كتاب الاسفاق
 ان الايلاء صغيرة اذا كان الزوج معتادا به

لا يمكن ان يكون الطلاق نفقة
 الطبع لا لاجل المصلحة كذا في
 صدد الشريعة ساجقلى
 والا اذ لم تكن مدخولا بها كما
 في كتب الفقه ساجقلى
 لا يمكن ان يكون العدة في شئ
 وجه العدة في طول عليها
 العدة ساجقلى

وان لم يكن

وان لم يكن معتادا بل وقع على حسب الاتفاق مرة
 لا يكون اثما والتفضيل بين اولاده في العطية
 لورود النهى عنه حتى قال النبي عليه السلام
 لمن فضل بين اولاده وقال يا رسول الله اشهد
 اني لا اشهد الا على حق لا لعلم او صلاح فان
 تفضيل ولد من اولاده لعلمه او لصلاحه لا يكون
 اثما وترك القاضى النسوية بين الخصمين مجلسا
 واقبالا لان القاضى مأمور بالنسوية فتركها
 يكون صغيرة الا بالقلب لانه لا اختيار له فيه
 فيكون معذورا ومقبول جائزة السلطان ومن
 غلب الحرام على ماله والاكل من طعامه اى من طعام
 من غلب الحرام على ماله واجابة دعوته اى دعوى
 من غلب الحرام على ماله بغير عذر اما اذا كان
 بعذر كان يورث ترك اجابته عداوة وعداوة
 مضرة به لا يكون اثما والاكل من طعام ارضه مفضو

ضيف وتميز من نسبة النسوية
 اليهما اى النسوية بين مجلسيهما
 واقباليهما والى الدين

اى من طعام نبت في الارض المغصوبة ودخولها
 اى في الارض المغصوبة ولو كان الدخول للصلوة
 والمشي في ارض غير غير اذنه والمثلة بجموان
 ولو كان بهيمة لنهى النبي عليه السلام عنها وقتل
 حربي ومريد قبل الاستتابة اى قبل طلب الثوبة
 لان المندوب اولا الاستتابة فاذا لم يتب يقتل
 وقتل المرتدة لان حكمها ان لا تقتل بل تحبس
 حتى تتوب وتأخير السجدة الصلوتية عن الصلوة
 اى تأخير السجدة التي وجبت في الصلوة وتركها
 اى السجدة مطلقا اى سواء وجبت في الصلوة
 او خارج الصلوة وتعيين شيء من القرآن للصلوة
 اى لصلوة من الصلوة لورود النهي ولقوله
 تعالى فاقروا ما ينشر من القرآن وحمل الجنازة
 بين عمود السرير لمخالفة السنة والتشبه
 بحمل الكفرة ودفن اثنين في قبر واحد غير ضرورة

فلا بأس
 لنهى

للنهى عنه واما اذا كان للضرورة فلا بأس فيه
 والصلوة على ميت في مسجد على رواية التحريم واما
 على رواية التنزيه فلا بأس بها وحكمها والقسمة
 العقلية فيها وبيان حكم كل قسم مذكور في كتب الفقه
 والسجود على صورة وصلوة وهو اى الصورة
 على التأويل بالتصوير والظاهر وهي بين يديه
 او بجذائه او امامه ولا يخفى غناء بعضها عن
 بعض الا ان يتكلف ويقال المراد بما بين يديه ان
 يكون الصورة في موضع سجوده وبما في جذائه
 ان يكون في الجدار الذي بجذائه مقابلا له غير مائل
 الى يمينه او يساره وبما في امامه ان لا يكون خلفه
 سواء كان عن يمينه او يساره وشدة الانسان
 بالذهب للنهى عنه واستعمال آنية الذهب او
 الفضة لانها حرامان وتقبيل الرجال ومعا
 لنهى عنها وجعل الرابة في عنق العبد للنهى عنه

فيه انه قسم صور الشريعة
 يكون على احد جنبيه سابقا
 لا حاجة الى هذا البعيد بالظن ان يرد
 من كونها بين يديه ان تكون قدامه قسرية
 منه كما فسرت كذلك في شرح المنية
 ومن كونها بجذائه ان تكون على احد
 جنبيه كما فسرت كذلك في صدد الشرح
 ومن كونها امامه ان تكون في مقابلة
 وان لم تكن قسرية منه سابقا زاد
 هكذا في الشرح والاصدق في
 او معا فقههم سابقا
 فانه لا وجه له في ذلك

وابتداء الكافر بالسلام لقوله عليه السلام لا بدوا
 الكافر بالسلام الا الحاجة عنده اى عند الكافر
 بشرط ان لا يحصل حاجته منه الا بالسلام للاضطرار
 وبيع السلام من اهل الفتنه لانه يكون تقوية لهم
 وتقوية منهنى واستخدام الحنصى وتملكه
 وكسبه لان خصاء العبد كسبه صغائر والبأس
 استخدامهم وتملكه وتملك كسبه صغائر والبأس
 الصبى ما لا يجوز لبسه للبالغ كالحبر ونحوه وتغنى
 الرجل لنفسه على القول المعتمد لان بعض العلماء
 قال تغنى الرجل لنفسه لا بأس به لكن القول المعتمد
 ان يكون صغيرة وتغنيه للناس كبيرة على ما تقدم
 وابطل عبارة بعد الشروع بغير عند لقوله تعالى
 وَلَا تَبْطُلُوا أَعْمَالَكُمْ وَأَمَّا إِذَا كَانَ بَعْدَ فَلَا بُاسَ
 وَطَى الزَّوْجَ الزَّوْجَةَ أَوِ الْأُمَّةَ مُحَضَّرَةً مِنْ
 يَعْقِلُونَ أَمْ لَا لَأَنَّ رِعَايَةَ الْأَدَبِ مَسْدُوبٌ

فتركها

فتركها يلون صغيرة والخروج لقوم امير لا يستحق
 التعظيم او يستحقه وضيق على المارة قوله
 وضيق على المارة منصل بقوله او يستحقه
 وجملته حالبة بنقد برقد يعنى ان الخروج لقوم
 امير مستحق للتعظيم وقد ضيق على الشمارية
 بخروجه صغيرة ويحتمل ان يكون قوله وضيق
 مصدر او يكون ابتداء كلام ومعناه ان يلحق
 بعض الطريق في بيته حتى يصيق الطريق على
 المارة يعنى ان هذا صغيرة ايضا تدبر وانتظار
 الاقامة في بيته بعد سماع الاذان لان المسنون
 العقود في المسجد بالسكينة والوقار وانتظار
 الصلوة فتركه منتظرا بالاقامة في بيته يكون
 تركا للسنة لكن الظل ان المراد به انتظار
 الاقامة في بيته بعد اداء السنن فيه لان
 الافضل في السنن ان يؤد بها في بيته ثم يخرج

تعلو وجه التدبر ان الضيق على المارة
 لا يختص بما ذكره وان ما ذكره شيعر ان
 الخاف بعض الطريق في بيته اذا لم يضيق
 لا يكون صغيرة وفيه نظره وجهه
 وهو انه على تقدير ابتداء الكلام
 لا وجه ظاهر للكون الخروج
 يستحق التعظيم صغيرة تدبر
 ساقط زاد

الى المسجد تدبر والاكل فوق الشبع لغبر صوم
للنهي عنه واما اذا كان بنيته ان يصوم غدا
فلا بأس والاكل لغبر جوع وضيف الظان ان
المراد به ان الاكل لغبر جوع صغيرة الا ان يكون
له فلا بأس باكله بغبر جوع ليأكل وتقبيل يد
غير عالم قال صاحب المختار ولا بأس بتقبيل
يد عالم فتقبيل يد غيره يكون صغيرة والسلام
باليد لانه عادة الكفر وقيام القاري لغبر ربه
ومعلمه لانه يوهن التعظيم بالقران واما قيامه لربه
ومعلمه وهو بمنزلة ابيه بل هو اقوى حرمة منه
فلا بأس ووطئ الحائض عده فيما سبق من الكبائر
والمقتضى هذا قوله تعالى ولا تقربوهن حتى
يظهرن لعله وقع سهوا من قلم النسخ هنا
الا ان يحمل على اختلاف الروايتين ووطئ الامة
قبل استبرائها لقوله عليه السلام في سبابا

لعل وجه التدبر ان ما ذكره لا يقيد
الظاهر كما لا يخفى نعم لو علم بان
عادة الناس كذلك كان له وجه
واما الظن بالنظر الى نفس ضيف
العبارة فهو ان يكون المراد
الانتظار بدون ادراك السنة
بعد الاذان ساجد على

اذ ينقل مما ذكره صاحب المختار
بطريق المفهوم المخالف لتقبيل
يد غير العالم به بأس ساجد زاده

اي استبراء ما لكها لرحمها
من ولد الغير واستبرائها
له منه وتلى الدين

الاطواس

الاطواس الا لا توطأ الحبال حتى يضعن حملهن
ولا الحبال حتى يستبرئن بحيضه وذكر ابو الليث
الشمري قدى انه منها اي من الصغار يرطن السوء بالمعلم
وهذا قسم من ابناء مسلم قال الله تعالى ان الذين
يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والاخرة
واعدهم عذابا مهينا والذين يؤذون المؤمنين
والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاناً
وامثاماً مبيناً فؤذيهما ملعون ولم يكنف به بل
او عدلها العذاب فالابعاد جزاء اذانه تعالى
والتعذيب جزاء اذاء الرسول فمعنى اذاء الله
فعل ما يكرهه واذا رسوله مخالفة سنته
واذا المؤمنين غيبتهم ورميهم بغير جرم
وسوء الظن بهم وقوله بالمعلم قيد اتفاق لا
احترازي ليت شعري لم ذكره بل لوقال وسوء
الظن لكان اولى والهلل والحسد قال الله

اي ظن الامم السوء كما ذكره البيضاوي
عند قوله تعالى الظانين بالله
ظن السوء ساجد على
لا حاجة الى ادراج سوء الظن
في الايداء لاثبات كونه امثالات
سوء الظن منه ساجد على

لعل قوله بالعلم مصحف من السلام
الى الدين

تعالى ولا يحق المكر السيء الا باهله وقال ومن
 شر حاسدا اذا حسد وقال عليه السلام الحسد
 ياكل الحسنات كما ياكل النار الحطب وعن هذا
 قيل الحسود لا يسود والكبر والعجب وعدهما
 بعضهم من الكبار لورود الوعيد الشديد في حقهما
 على ما ذكرنا في تجزئ الماشي وسماع الله للنهي عنه
 وجلس الجنب في المسجد بلا عذر والتكوت
 عند سماع غيبه مسلم لان المناسب بالمؤمن ان
 ينهي المغتاب عن غيبته لان النهي عن المنكر
 واجب فالتكوت يكون اثما والبكاء بصوت عند
 المصيبة لطم الخدود عندها للنهي عنهما وامامته
 لقوم وهم له كارهون بعيب يكون اثما بالطريق
 الاولى بل ينبغي ان يكون كبيرة وان لم يعدوه
 من جملتها والكلام وقت الخطبة لقوله عليه
 السلام اذا صعد الامام المنبر فلا صلوة ولا كلام

هذا قولان داخلان في قوله
 والنوح سا جمل زاده
 حال من المضاف اليه سا جمل

وتحظى

وتحظى رقاب الناس في المسجد للنهي عنه ولانه
 اذاء للناس والقاء النجاسة على سطحه لان
 سطح المسجد له حكم المسجد والقاءها على الطريق
 لانه اذاء للمارة ونومه مع ولده وعمره اى
 والحال ان عمر الولد اكثر من سبع سنين لزيادة
 الاحتياط وقراءة القرآن جنبا او حايضا
 انتهى اى ما ذكره ابو الليث الترمذى ومنها
 اى ومن الصغائر الخوض في الباطل كذكر تغرر
 الملوك والاعنياء لانه يضع العرو والعر ليس له
 قيمة يقضى به مافات ويدرك به ماهوات
 والتكلم بما لا يعنيه اى بما لا يهمنه والزيادة
 فيه اى في التكلم على ما لا يعنيه ولعل الفرق بينه
 وبين قوله التكلم بما لا يعينه ان المراد بالاول
 التكلم بما لا يعنيه من ابتداء المجلس والثاني
 ان يتكلم او لا ما لا يعنيه ثم زاده ودخل

بالعاصي ان الخوض في الباطل هو الكلام في المعاصي
 كما ذكره صاحب الطهارة وجب حرمته كونه اظهار المعصية
 كما ذكره هو ايضا لانه اذا ذكره ليس جبا خالصا

هذا في التفسير التي رايها ولا مفتحة
 والظاهر على ما يعنيه

ولعل الفرق ان المراد من الاول كلام لا يتعلق
 له اصله بما لا فائدة مقابلة معناه
 ما يقصده اداء ما له فائدة مقابلة معناه
 لكن استغنى عنه بكلام اخر فوقع مشتقا
 والحاصل ان المراد من الاول ما لا يعنيه
 وفي الثاني ما يعنيه لكن استغنى عنه وظاهر
 ما قاله الشارح ان يكون المراد في الثاني
 ما لا يعنيه ايضا فتدبر سا جمل

في التكميل بما لا يعنيه على مقتضى قولهم الكلام بحجر الكلام
نذكر والافراط في المدح اي في مدح شخص لانه منتهى عنه
ومنها اي من الصغائر التعمير في الكلام اي في الدخول في الفقر
فيه بالشرق وهو معروف وتكلف في السجع والفصاحة
والتصنع فيها اي في الفصاحة لان جميع ما ذكرنا في
الاخلاص ويوزن بالرياء والسمعة قال الله تعالى
وما امروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين والفحش
والسب وبذاءة اللسان لان جميع ذلك منتهى عنه
والافراط في المزاح لانهم قالوا ان الافراط في المزاح
يميت القلب والمزاح اللطيفة وفي الخبر ان عيسى
الموحدين على بن المطالب كره الله وجهه كان كثير
المزاح حتى قال ابن عباس خطا باله على هذا الخرك
الى الرابعة وقال بعض الصحابة لولا دابة فيه اي
لولا مزاح في علي كان احسن والطف وافشاء السر
لانه يورث التباغض والتنافر والتهاون بحق

قوله ثم لو قال المقصود بان قال مقارنا
لسبق هذا المقصود وكان اولى اقوال
لا يخفى ان المتكلف الوعد فيلزم ان
يكون خلف الوعد مقارنا يسبق
نفسه اي نفس الخلف وقت الوعد
ولا يخفى انه ليس في وقت الوعد
الخلف بل يقصد لعل امثال هذا
المقال انما ينشأ عن الحصر في الاغراض
ساجد زاده
قوله ولو حمل على اه اقول المراد ليس
بني قصد وقت الخلف كما انه
ليس بقاصد فلا اثر كماله على صفة
النسبة في الغناء عن توجيهنا
لكلام المصنف ما هذا الاسهل
محبوب ساجد زاده

المقارن

المقارن جمع مقرون والاصدقاء جمع صديق لانه
يدل على كفران النعمة المنهية عنه وخلف الوعد فاصد
له اي يخلف الوعد وقته اي في وقت الوعد وانما
قال قاصدا له لانه اذا لم يتعمد بل لزم خلفه بالاضطرار
او بالنسيان فلا بأس به والغضب لغير انتهاك حرمة
الدين لانه دليل وجود النفس الامارة وخبر ما هو
بفقرها واما الغضب لانتهاك حرمة الدين فمدح
بل ما جور فيه وضعف الحجة كالتهاون بترك
المتعرض لحرمة وعرضه لانه دليل الديانة التي هي
من الكبار على ما تقدم وتأخير الزكوة والحج عن
اول سني جميع سنة الامكان ولكن المنقول عن
الفتوى سقوط العدالة به اي بتأخير الزكوة والحج
فذل اي كون الفتوى عليه على انه من الكبار وقد عد
المصراياه من الكبار في اول الرسالة فعلم ان فيه
قولين نذكر وترك الجماعة استخفا قال عليه

اي مقارن بالسبق هذا الفصل
ولو حمل على صيغة النسبة اي اذا
قصد له لم يحتاج الى هذا والدين
ثم لو قال المقصود لكان اولى
ولي الدين
اي الى مرتبة الرابعة في الخلافة
ساجد زاده

اي انما خفي فيه ان المذكور في اول الرسالة
تركها ففعل الشارح
والتأخير ساجد زاده
ولعل الاول نبية ان لا يفعل اصلا
والثاني نبية ان يفعل الجاهل
ساجد زاده

السلام الجماعة سنة من سنن الهدى لا يتخلفها
 الا منافق لا متاؤل بان يقول امام جينا فاسقوا ولا يقد
 على قراءة القرآن بالتجويد او يقول اخاف في البالي
 والسحر ان اذهب الى الجماعة وقد فانه ح لا باس
 بتركها وشغل الطريق بوقوف اربع او شراء لانه
 ايزاء الماز وهو منهي عنه والتعصب والمداهنة
 لانها من الاخلاق السبئية التي لا يحمل ايمان المؤمن
 الا بتركها وقول المسلم لذمي باكافرا اذا كان ينادي
 اى الذمي به لا تا امرنا بترك الاذى للذمي والدعاء
 بمقعد العز من عرشك لان المعقد اذا كان يتقدم
 العين المهمل على القاف يوهم بخلق عزه بالعرش
 وهو نقيضه يجب تنزيه الله عنه واذا كان
 بتقديم القاف على العين المهمل يوهم بمكانه في
 مكان ويوهم ايضا بخلق عزه بالعرش ويجب
 تنزيه الله تعالى عنهما والدعاء بحق فلان اى بحق

الصلوات وحده والدين
 وظنى ان السنا من ذلك والدين
 الصواب بتركها والدين

لانه يدل ظاهره على ان عزمه في العرش
 وقد يتصل منه الى يمكن الوصف
 ساحطى

الشواب ان يقول اى بحق محمد والى
 مثلا لان فلانا يكتفى به عن العلم
 الجنس كما هو جوابه والى الدين

لان معنى بحق فلان بحق الثابت
 عليك فكانه يقول ان قضاء حتى
 واجابة دعوتى فلو اول الحق بالوعد لم يبعده
 باجابة دعوتى فلهذا هو الحق بالوعد لا احد بان يستجيب
 تدبري انه هله تعالى وعد لا احد بان يستجيب
 العامة سا حقل زاده

بنى

بنى اوولى لانه لاحق لاحد على الله وعند الجيوسف
 يجوز الاول ولا باس الدعاء المانور كذا في صدر
 الشريعة ولما فرغ من بيان عدد الكبار والصفا
 شرع في بيان حدتهما فقال واما حدهما فاذا علم
 حد الكبير علم به حد الصغير لان بتعريف
 احد الصنديين يعلم تعريف الاخر اختلف العلماء
 في حد الكبير فقال الاستاذ ابو اسحق الاسفراخي
 وتبعه السبكي الكبير كل ذنب نفي للصفاير يعنى
 قال الاستاذ كل الذنوب كبيرة ونفى الصفاير
 نفي نظرا لعظمة الله تعالى وشدة عقابه و
 منعوه بانه ان يجتنبوا كبار ما تنهون عنه تكفر
 عنكم سيناتكم اى صفايركم فانها تدل على وجود
 الكبار والصفاير دلالة صريحة فلا معنى
 لما قال الاستاذ ويمكن ان يجاب عنه بما ذكره
 العلامة التفتازانى بان المراد من الكبار

الادعاء بتفعله الف على العبادتين
 على انفيهم من الذر والدين

وعلهم اختاروا الخديها القلتها
 وسهولة تحديها سا حقل
 منه ضعف في الكافية وحذف
 منعف الامع ان اذا خففت انتهى اى
 حذف الضمير والى الدين

طالع المن نفي على المفعول المطلق
 ان يجعله منعوف الا او حالا وعلى الاول
 العامل في قوله نظرا لعظمة الله تعالى
 وعلى الثانيين المصلد سا حقل زاده

هذا الجواب منع كما لا يخفى فيجب ان يحمل
 المنع في قوله ومنعوه على معنى
 وليس شمل المعارضه الاعلى النقص
 التفصيلي يقال ان ما في المتن معارضه
 للاستاذ تدبر سا حقل زاده

فكانه ذهب الى قول الزجاج
 ومنه وادبته زاده
 والى الدين

الكفر وجمعه بالنظر الى انواعه وان كان الكلمة واحدة او بالنظر الى افراد القائمة بالمخاطبين بناء على قاعدة ان مقابلة الجمع بالجمع تقتضي انقسام الاحاد الى الاحاد كما في قولهم ركب القوم دوابهم ولبسوا ثيابهم فيكون معنى الآية ان تجتنبوا من انواع الكفر او من افراده تكفر عنكم سيئاتكم اي جميع ذنوبكم فلا يكون فيها منع لما قاله الاستاذ تدبر وقيل الكبيرة ما فيه رجوع الى ما حد فيرد عليه كثير من المعاصي التي نص الشارع على كونها من الكبائر وليس فيها حد كاكل الربوا واكل مال اليتيم والفرار من الزحف والعقو اي عقوق الوالدين وبهت المؤمن والقتل بناء على انه ليس فيها حد لانه اي الحد عقوبة مقدرة لله تعالى فخرج القصاص يعني يمكن ان يقال ان القتل في مقابله قصاص فهل يمكن

ان يقال

ان يقال ان القتل ليس فيه حد فاجاب بقوله فخرج القصاص من ان يكون حدا لانه اي القصاص للعبد والحد عقوبة مقدرة لله لا للعبد ولهذا اي لو ورد كثير من المعاصي على هذا التعريف قال في الخلاصة واصحابنا لم ياتخذوا به اي بهذا الحد للكبيرة وقيل الكبيرة ما فيه حد او قتل اي قصاص فلا يرد عليه القتل ولكن يرد السؤال عليه اي على هذا التعريف كما ورد على ما قبله الا القتل فانه لا يرد بزيادة قوله او قتل وقال اكثر الفقهاء في تعريفها هي اي الكبيرة ما توعد عليه اي بين الوعيد عليه بخصوصه في الكتاب والسنة ورجحه اي هذا التعريف بعض المحققين بانه الا فوق كما ذكره عند تفصيل الكبائر هكذا في النسخ لكن المناسب لما ذكره باللام متعلقا بقوله الا فوق تدبر ويرد عليه انهم عدوا النجاسة للمصيبة من الصغائر

اي لو القصاص كذا في صدر الشريعة وقال الله تعالى ومن قتل ظلوما فقد جعلنا لولييه سلطانا الآية والى الدين

او بمعنى اولى عليه قوله ودين عليه انهم عدوا والى الدين

مع ورود وعيد فيها اي في النياحة والوعيد
 فيها مذكور في المشرق والمصباح ويمكن ان
 يجاب عنه بان الوعيد قد يكون للتهديد
 والازعاج عنه لئلا يؤدي الى التلفظ بالفاظ
 الكفر لا التحقيق والمراد ما توعد عليه للتحقيق
 لا مجرد التهديد فتأمل حتى يظهر الحق وما في هذا
 الجواب وهكذا كثير يعني كثير من الذنوب الذي
 عدوها من الصغائر هكذا مع ورود وعيد فيها
 ووقع في جميع الجوامع والمختار ما قاله امام
 الحرمين من ان الكبيرة كل جريمة تؤذن بقلة
 اكرات اي بقلة مبالاة مرتكبها بالدين ورقة
 الديانة انتهى ولما كان الصغير ضدا لها علم من
 هذا التعريف ان الصغيرة كل جريمة لا تؤذن بذلك
 بل تنفي حسن الظن بصاحبها ويرد عليه اي على
 هذا التعريف انه اي هذا التعريف شامل للصفا

من انه يؤدي الى عدم تفرقة بين الصغائر
 والكبائر المتوعد عليها لانه لا يبين
 لاحد ان يعلم ان من اثار الشارع من الوعيد
 تحقيقا وتهديدا لا بالالكشاف
 وفي الدين

الاولى ان يقول كثير من الذنوب
 عدوها من الصغائر كالنياحة
 مع ورود وعيد فيها فتدركها
 وردت ولي الدين
 لعلا وجه التدبر ان اي واحد
 من الخمسين اشد ايدانا فهي
 اولى بالارادة منه

والصغائر من جنس الصغائر
 والاعمال من جنس الاعمال
 والاعمال من جنس الاعمال
 والاعمال من جنس الاعمال

الخمس

الخمس من جملة الصغائر فلا يكون التعريف
 مانعا ولعل مراده من الصغائر الخمسة التي
 يشتملها هذا التعريف وطى الحائض ووطى
 الامة قبل استبرائها وقراءة القرآن جنبا او
 حائضا وتأخير الزكاة والحج عن اول سنى
 الامكان والامن من مكر الله والياس من دحمة
 لان جميعها يؤذن بقلة اكرات مرتكبها بالدين
 ورقة الديانة فيلزم ان يكون جميعها كبائر
 وقد عدتها في الصغائر ويمكن للجواب عن هذا
 السؤال تدبر نعم هو اي هذا التعريف كما اشتمل
 ما قبله اي التعريف الذي قبل هذا التعريف
 وهو قولهم الكبيرة ما توعد عليه بخصوصه
 لانه يشتمل الذنوب التي عدوها من الصغائر
 وقد توعد عليها كما اشار اليه بعد قوله ويرد
 عليه انهم عدوا النياحة من الصغائر مع ورود

اعلم ان الخمسة الخمسة
 الاول بما ذكره المصنف ومما ذكره عن
 الفقهاء الجليلين لان الظاهر من الخمسة
 الخمسة المجتمعة المعينة وان الخمسة
 الاولى بين في المصنفين تؤذن ان ذلك قد
 واردة الخمسة الاخيرة مما نقله عن الفقهاء
 او مما ذكره بعينها او بعد ليعلم الايدان
 في الاول وبعينها في الثاني
 تأمل حتى التأمل انظر الى ما فهمه
 الشارح في الخمسة ساجد

اعلم ان الجواب ان يراد من الايدان
 الايدان بالبداية او نحو ولا نسلم
 كونه ايدان الصغائر الخمسة كذلك
 ساجد

وعيد لها بقوله وهكذا كثير وقيل ما اصر
 عليه العبد من المعاصي فهو كبيرة وما استغفر
 عنه فهو صغيرة وحاصله اي حاصل هذا
 التعريف ان الكبيرة كله ذنب لم يتب صاحبه
 والصغيرة كله ذنب تاب صاحبه عنه لقوله
 عليه السلام لا صغيرة مع الاصرار ولا كبيرة
 مع الاستغفار ويرد عليه انه اي هذا التعريف
 يقتضي انه اي العبد اذا فعل صغيرة ولم
 يتب عنها ولكن لم يعاودها ان تكون كبيرة
 هكذا في النسخ لكن العبارة الصحيحة تكون
 بغير ان لانه جواب اذا ولا يستقيم كونه جوابا
 لها بان تدبر وليس الامر كذلك لانه لا يصدق
 عليه انه اصر ما لم يعاودها لكن ذكر في كتب
 الكلام انه اذا شرب خمر مرة وفي عزمه ان
 يشربها كلها وجد ولم يجد يعد من مدني الخمر

لعل وجهه يختل ان يكون ان صغيرة فان
 هنا ساقط جواب اذا وهو لزم
 مع مدلولها فاعله له

وكذلك

وكذلك من زنى في عمره وفي عزمه ان يزنى
 كلما وجد ولم يجد يعد من المصيرين على الزنا
 فعلى هذا القياس اذا فعل صغيرة ولم يتب عنها
 يعنى وفي عزمه ان يعود اليها لكن لم يتفق يلزم
 ان يعد من المصيرين عليها فيكون كبيرة تدبر وقدما
 يختلج في خلدي في هذا البحث شبهة وهي انهم
 قالوا ما اصر عليه العبد من المعاصي فهو
 كبيرة وما استغفر عنه فهو صغيرة وذكر
 قول النبي صلى الله عليه وسلم لا صغيرة مع
 الاصرار ولا كبيرة مع الاستغفار دليلا
 لهذا القول مع ان مراده عليه السلام في قوله
 لا كبيرة مع الاستغفار انه اذا استغفر من
 الكبيرة تغفر له ويقفى عنه لا ان مراده انه
 اذا استغفر عن الكبيرة تكون صغيرة وهو
 ظاهر فلا يتم التقريب تامل في الجواب

وجوز ان يكون كلاما نقض عليه في الكتاب
 نقض عليه في الحديث والسبب بالعكس منه

وقيل كلما كان مفسد مثل مفسدة شيء من
 المنصوص عليه في الحديث لا وجه لتخصيصه
 بالحديث والظاهر ان يقال في الكتاب و
 الحديث تدبر فهو كبيرة واختاره ابن عبد
 السلام ولا يخفى ما فيه من الإيهام الغير
 المفيد للتعريف والاعلان مع انهم يصدر
 التعريف والافهام تدبر ان كنت مذكور لا فيها
 وقال في الكفاية والحق انهما اي الكبيرة
 والصغيرة اسمان اصافيان لا يعرفان بذاتهما
 فكل معصية اضيفت الى ما دونها فهو كبيرة
 انتهى ما ذكر في الكفاية يعني صغير الذنوب و
 كبرها بالنسبة الى ما فوقها والى ما تحتها
 فأكبر الكبائر الشرك واصغر الصغائر حديث
 النفس وبينهما وسائط يصدق عليه الامر
 ان مثلاً الزنا اذا نسب الى ما فوقه وهو الشرك

ان معنى النص
 اقول وجه
 عليه من النص
 والنص عليه
 لكتاب لانه
 شيء من الذنوب
 اشارة الى قوله تعالى انه كان
 حواكبيرا وقوله تعالى ان قلله
 كان خطا كبيرا منه
 الاول ان يكون اشارة الى انه قد
 في الحديث على كونه اشياء
 متعددة مجمعة

يكون صغيرة

يكون صغيرة واذا اضيفت الى اللواطه فهو
 كبيرة وهكذا الى الاخر وقال العيني والزليعي انه
 اي ما قال صاحب الكفاية الاوجه ويرد عليه
 ان مخالف لقوله تعالى ان تجتنبوا كبائر ما تنهون
 عنه نكفر عنكم سيئاتكم فاتها اي هذه الآية
 افادت وجود كبائر ووجود صغائر فاذا كانت
 كلها كبيرة فما الذي يكفر وان كانت كلها
 صغائر فما الكبائر التي يجتنب عنها فاذا قيل
 في الجواب عنه المراد بالكبائر فيها اي في هذا
 الآية جزئيات الكفر كما قاله العلامة التفتاز
 في شرح العقائد قلت لا يصح هذا لانه يلزم عليه
 اي على ما قاله التفتاز ان اذا اجتنب انواع
 الكفر كفر انه ما عداها فيلزم عليه ان المؤمن
 يكفر عنه القتل والزنا باجتناب الكفر ولا فائل
 به ويمكن ان يجاب عنه بان الخطاب بالآية

ويمكن الجواب بالتقييد بالنسبة
 على ما يستفاد مما ذكره المؤلف
 الخطاب تدبر ما جفلى زاده

للكفرة لا مؤمنين فيكون المعنى اذا الكافر اذا
اسلم يكفر عنه القتل والزنا الذين ارتكبهما
في حال كفره لا ان المسلم باجتناب الكفر يكفر
عنه القتل والزنا الذين ارتكبهما في حال
اسلامه حتى يرد عليه قال وماذا بعد الحق
الا الضلال تدبر فانه بالقبول حقيق وفي
الفهم ددقيق ووقع في العناية نقل عن اجضم
الكبيرة ما كان حراما لعينه انتهى كلام العناية
ويرد عليه مما كثير مما حرم لعينه كبهت
المؤمن فانه حرم لصباية عرض المسلم والفرار
من الزحف فانه حرم لكسر شوكة ^{فيه نقله والدين} المسلمين
والزنا فانه حرم لصيانة الانسان وشرب
الخمر فانه حرم لصيانة العقول التي بها شرف
الانسان وقيل الكبيرة ما ثبت حرمة بنص
القران كذا في فتح القدير ويرد عليه خروج

كثير

كثير منها أي من الكبار صفة كثير ثبت المنع صفة
بعد صفة لكثير بتقدير منه بالسنة متعلق
ثبت ونقل عن خواهر زاده انها أي الكبيرة
ما كانت حراما محضاً سمي في الشرع الشريف
فاحشة كاللواط او شرع عليه عقوبة
محضنة في الدنيا بالحد او الوعيد بالنار في الآخرة
انتهى ما نقل عن خواهر زاده وذكر شيخ الاسلام
العيني في شرح الهداية اذا لا يصح ان الكبيرة
ما كان شيناً بين المسلمين وفيه هتك حرمة
الله تعالى وهتك حرمة الدين وهو أي هذا
التعريف منقول عن الشمس الأئمة الحلواني
ولما فرغ من البيان الصغائر والكبائر وبيان
حدهما على ما اختلف فيه شرع في بيان حد
العدالة على ما وعد في الخطبة فقال واما
العدالة فقال في التحرير العدالة ملكة وهي

كيفية راسخة في النفس والكيفية عرض لا
 يتوقف تعقله على تعقل الغير ولا يقتضي القسمة
 والاقسمة في محله اقتضاء اولياء بها في البحث
 في الكيفية مذكور في المطولات تحمل صاحبها
 على ملازمة الفتوى وفي بعض النسخ على
 ملازمة الفتوى شرط والمروة وسيناتي
 الضمير عن قريب انشاء الله تعالى تقريرا
 والشرط اي العدالة ادناها للشرط على
 التاويل بالشرطية او العلامة ترك الكبار
 وترك الاصرار على الصغار وترك ما يخل
 بالمروة انتهى ما ذكر في التحريم وقال المحقق
 ابن الهمام السواسي في فتح القدير وما وقع
 في الفتاوى الصغرى العدل اما مصدر بمعنى اسم
 الفاعل وهو مشبهة بمعنى العادل من يجنب
 الكبار كلها حتى لو ارتكب كبيرة واحدة

٩ / الاصل النسبية
 يخرج الحكم والكيف سابقا
 ماعدا الحكم
 نظا
 الظمنة مطولات هذا الفن
 وليس كذلك لان البحث المذكور
 في كتب الكلام والفلسفة
 سابقا على زاده

لعل النسخة الصحيحة شرط
 ادناها بدون التلام في الشرط
 وضمير ادناها راجع الى العدالة
 اي شرط ادنى العدالة هذا ولعل
 العدالة لها مراتب كالفتوى
 سابقا على زاده

سيناتي من المصنوع التحريم
 لابن الهمام ايض فينبغي ان يذكر
 هذا الفا على السابا او ان
 يترك هنا ايض والى الدين

سقطت

سقطت عدالة وفي الصغائر العبرة للعلبة
 لتصير كبيرة حسن خيرا في قوله وما في الفتاوى
 وحاصله ان العادل من يجنب الكبار كلها
 ولم يغلب صغائر بل هو وجدت على مقتضى
 البشرية كبرت بين الصلوة الخمس وبين
 الجماعات على ما وعد في خبر خير البريات وان
 غلبت صغائره واصرت عليها حتى تكون
 كبيرة سقطت عدالة كما لو ارتكب كبيرة
 واحدة ولم يقبلها بتوبة ونقله يعني ابن الهمام
 في فتح القدير ان صاحب الفتاوى الصغرى نقل
 هذا القول عن القاضي للخصاف وعليه القول
 اي الاعتماد انتهى ما ذكر في فتح القدير ووقع فيه
 اي في فتح القدير والحاصل في ان ترك المروة
 مسقط للعدالة فاحتاج الى تعريف المروة
 وقال في تعريف المروة وهي ان لا ياتي الانسان

بما يعتذر منه أي يحتاج فيه إلى الاعتذار
 مما يحسنه أي يسقطه عن مرتبته عندها أهل الفضل
 وقيل في تعريفها التسميت الحسن وحفظ اللسان
 ويجتنب السخيف ويجتنب الجنون الظاهر
 المجنون تدبر والارتفاع عن كل خلوة يعني
 أن يحصل له ارتفاع المرتبة كلما دخل الخلوة
 والسخف رثة العقل أي قلته من قولهم ثوب
 يسخف إذا كان قليل الغزل انتهى ما ذكر صاحب
 القيل ومن العجب ما وقع في الخلاصة في تعريف
 الكبيرة أن أصحابنا بنوا ذلك أي تعريف
 الكبيرة على ثلاثة معان أحدها ما كانت
 شنيعة بين المسلمين وفيه هتك حرمة الله
 والثاني أن يكون فيه أي في الذنب الذي بعد
 كبيرة منابذة الكرم والمروة أي
 متاركتها فكل فعل يرفض المروة والكرم

كما طحا أبو عبد الله الخنزير لا دام
 مع أنه يأكل نفائس الأطعمة
 وفي الدين

أي ويقدر أن بعد الحرف
 العاصفة منه

منسوب بتقدير أن عطفها
 على ما قبله في الكافية والعاطفة
 إذا كان المعطوف عليه اسما
 وفي الدين

المناسب لما قبله وما بعده
 أن يكون ما مصدرية
 وفي الدين

فهو كبيرة والثالث أن يكون العبد موصرا
 على المعاصي والفجور انتهى ما في الخلاصة
 فانه علة لكونه من العجب أي فأنصاح
 الخلاصة جعل ما يخل بالمروة كبيرة وليس
 بصحيح على إطلاقه فان بعض ما يخل بها أي
 بالمروة مباح وبعضها الضمير راجع إلى
 ما باعتبار كونه عبارة عن الذنوب أي بعض
 الذنوب الذي يخل بالمروة صغيرة وبعضها
 كبيرة والمعنى الثالث ليس بمراد لهم
 أي لأصحابنا فلا معنى لأن يقول بنوا ذلك
 عليه السلام شرع في بيان أن بعض ما يخل
 بالمروة مباح وبعضه صغيرة فقال ووقع
 في التحريم وما يخل بالمروة بعضها صغير دالة
 على الخمسة كسرقة لقمة واشتراط الاجرة
 على الحديث فانهما مما يخل بالمروة مع انهما

كونه عبارة عن الذنوب يؤدي
 إلى أن يكون بعض الذنوب مباحا
 فالصواب أن يقول عبارة عن
 الأفعال مثلا وفي الدين

ليس أكبرتين بل صغيرتان وبعض ما يخل
 بالمرقة مباحات كالأكل في السقوب والبول
 في الطريق والافراط في المزاج المفضي للاستخفاف
 وصحبة الاراذل والاستخفاف بالناس
 فانها مباحات مع انها مما يخل بالمرقة وفي
 اباحة هذا الاستخفاف بالناس نظر لانه
 حرام صريح في موضعه وتعاطى الحرف الدينية
 كالحياكة بالياء المشاة من تحت الصباغة
 بفتح الباء للوحدة ولبس الفقه العالم قباء
 ونحوه واللعب بالحمار بالتحفيف معروف
 فانها مباحات مع انه مما يخل بالمرقة ايضا
 انتهى ما في التحرير وفي جعل البول في الطريق
 من المباحات نظر لان المراد منه كشف
 عورته من الناس وهو حرام كما صرح به هو
 اي صاحب التحرير وهو ابن الهمام في فتح

في تحرير ما في التحرير

في تحرير ما في التحرير

التقدير

التقدير الا ان يريد البول على الطريق مع التستر
 فانه يكون مباحا مع انه مما يخل بالمرقة وذكر
 ابن الهمام فيه اي في فتح القدير مما يخل بالمرقة
 المشي بالسر اويل فقط ومدرجه عند الناس
 بغير عذر وكشف رأس في موضع يعد فعله
 خفة وسوء ادب ومضارعة الشيخ
 للاحداث في الجماعة هكذا في التسخ ولا معنى
 له والظان الصحيح في المجمع تدبر قال في
 فتح القدير ولا تقبل الشهادة الطفل لانه
 رثبت العقل والرقاص لانه مما لا يحترز
 عن الكذب عادة والاكثر افعاله يخل بالمرقة
 فيسقط عدالته والمجازف في كلامه لان
 المجازفة في كلامه دليل على كونه كذبا والمسخرة
 لان جلا افعاله يخل بالمرقة فيسقط عدالته
 بلا خلافا انتهى ما في فتح القدير وقد ذكر

في تحرير ما في التحرير

الضميم
 في نسخ المتن الذي في خلال
 هذا الشرح ساجد في ان يقول هو
 قوله ولعل الضوابط ان يقول هو
 الضميمة في نسخ هذا الشرح
 قال هكذا اه ولي الدين
 وقع في بعض النسخ في الجماع
 ولعل الشارح نظر اليه وقال
 لا معنى له

وجه ذكره ان الصل لا غير الاسلوب
 بايراد الفعل بعد المصادق ان هذا
 يتوهم قبل محي قوله انتهى ان هذا
 ليس من المنقول فنبه به على انه
 من تلمذه سب
 لا وجه لذكره هنا ولي الدين
 بشعر ان نسخة الشارح فيما سبق
 مرة العقل ولي الدين

في كتابه
وغيره
والدين

الظن ان مراده قد ذكر ابن الهمام
في فتح القدير جماعة بجملة منه
ولي الدين

حال من الذي اي كانا ذلك الذي
في زمانه ومكانه او ظرف له اي
بما تيزنا به مثله في زمانه ومكانه
او لتزي اي تزييه في زمانه ومكانه
ولي الدين

في الكتاب جملة منه اي ما يخل بالمروة فقال
واما المروة فهي تزي المرء تزي مثله زمانا
ومكانا وانما قال زمانا ومكانا لان مثله
يختلف باختلاف الزمان والمكان لان
الفقيه مثلا اذا ترك زية الذي عند الناس
في خلوته وفي الليل وعند خروجه الى السفر
لا يخل بالمروة فلا يرد شهادته وعلى هذا القياس
فترد شهادة تاركها اي تارك المروة كلبس
فقيه قباء وقلنسوة وتردوه فيها حيث
اي في مكان لم يعتد مثله اي مثل هذا الفقيه
ذلك اي لبسه وتردده فيها ولبس تاجر ثوب
جمال بتشديد الميم وفتح الجيم او الحاء المهملة
وليس جمال كذلك ثوب عالم وركوبه اي ركوب
جمال بغلة نفية وطوافه في السوق وجعل
نفسه ضحكة على الناس ومشى لا يليق به في السوق

اي ذهابه ومجيد ولو
اي بالماشي لالة المشي عليه
اللباقة وعدما يتوقف على معرفة
حال الماشي فهذا مثال مستقيل تترك
المرو عطف على قوله ليس فقيه او
فمن ارجع ضميره الى الفقيه او
الجمال فقد اتى بما لا يليق به
اختصاص المسئلة بالفقيه
او الجمال

معلق

متعلق بمشي وكشف الرأس والبدن واكل غير
سوقي في السوق واما اكل السوق في السوق
فلا باس به وشربه اي شرب غير السوق من
سقاية بلا غلبة جوع مصروف الى الاكل
وغلبة عطش مصروف الى الثرب والاكل
والبول على الطريق واعتياد البول قائما
لانه من عادات الكفرة بلا ضرورة واما
مع ضرورة بلا باس به وتقبيل مستمتعته
على صيغة اسم الا المفعول اي امراته او
مسرته عندهم اي عند الناس وتنف
الحية اي لحيته عبثا اي بلا فائدة وذكر
ما يجري من امراته الط افراة في الخلوة
ومهازلتها اي مهازلة امراته بحيث يسمع
غيره واكثر حكايات مضحكة وسوء العشرة
مع الاهل والجيران والمعاملين والمضايقة

هذا في النسب والصور او سئل قال في القاموس
والسيرة بالضم الامة التي عابها ببيتا منسوق
الى السيرة بالضم والجمع من غير النسب وقد
تسرى وتسرى واستقر في باب الواو
والياء وفصل السنين وتسرى اي اخا
سرية ولم يذكر فعلا يصح لان
يؤخذ منه مسترته ولي الدين

في التافه اى في الشئ الحقيق وتكرر حضور
 وليمة غير نحو سلطان بلا طلب متعلق بتكرار
 حضور ولا ضرورة ولا استحالة صاحبها
 اى صاحب الوليمة لا لتقاط النشار والنشا
 ما ينشر في الوليمة من الذراهم والذنانير
 وابتدال رجل معتبر على صيغة اسم المفعول
 نفسه مفعول لقول ابتدال اى جعل رجل
 مغير نفسه مبتدلا بنقله الماء والطعام
 لما بيته شحا اى بخلا لا تواضعا واقتداء
 بالسلف من ترك التكلف ومن بمعنى في
 واما اذا نقلها لا بيته للتواضع واقتداء
 بالسلف في ترك التكلف فلا بأس به بل هو
 ممدوح يرفعه الله على مقتضى ما قيل من تواضع
 لله يرفعه الله وكذا لبس ما وجد من الثياب
 النفيسة والذمية واكله اى اكل ما وجد

المراد من النفس المذكورة يجوز ان افاده عصام الدين
 نظير الى جانب المعنى فكيف لا يكون شيا على بعض
 في العلامة المشتهرة فتقديره لا يكون قد ع
 موصوف بالقوله مبتدلا لى قد ع
 المحسن من ليس شيئا عبد الرحمن الغنابى
 اى شيئا مبتدلا والا فان النفس
 مؤنثة ولها الدين
 فيه تنابع الاضافات وهو مثل
 بالفصاحة ان نشأ منه التنافر
 والثقل ولها الدين
 بالتاء المشناة من فوق الفاء
 ولها الدين
 صوابه نقلهما اى الماء والطعام الا ان
 يريد هما ومثلها ولها الدين
 لا تخفقه لكونه
 فكاد قال هكذا العدم
 حديث رسول الله وهو حديث
 ورده الشيخ السيوطى في الجامع
 الصغير نقله عن ابن القيم في الخليل
 عن ابى هريرة رضي الله عنهما مجتمعا
 آمين ولها الدين

لعل المراد لبس رجل معتبر
 ما وجد واكله ما وجد شافى زاده

من الطعام النفيس والذي حيث وجد تغللا
 وطرحا للتكلف والحاصل ان كل ذلك ممدوح
 اذا كان للتواضع والتعليل وطرح التكلف
 واما اذا كان للشيخ فهو مما يخل بالبروة و
 يعرف كونه كذلك بامانة صدقه فيه مثلا اذا
 لبس ما وجد واكل ما وجد لكن يبذل ماله
 في الفقراء يعلم انه لم يكن للشيخ بل لطرح التكلف
 والتواضع انتهى ما ذكره القائل وذكر شيخ
 الاسلام العيني في البيانية ان العلماء اجمعوا
 على ان من فعل ما يخل بالبروة لم تقل شهادته
 انتهى ما ذكره العيني ولكن هذا شئ يختلف
 باختلاف الناس فكم رجل يكون لبسه ما وجد
 من الثياب مخلا بالبروة وكم رجلا لا يكون مخلا
 بها ويختلف ايضا باختلاف الزمان والمكان
 في الشخص الواحد مثلا قد يكون لبس رجل ما وجد

الاولى ترك هذا القيد تدبر
 شافى زاده
 لعله اشار الى الامكان ارجاع
 التغل الى الشيخ بان يقال تغللا بانه
 يتواضع لذلك وهو شحيح فيجزم
 ولي الحقيق فتمت
 ليعلم التشبيه منه

مخلا بها في زمان او مكان ولا يكون مخلا بها في
 زمان اخر ومكان اخر ووقع في الفتاوى العتاة
 لا تقبل شهادة من يكثر الصباح في الاسواق
 لان اخلا له بالمروة اظهر من الشمس وابير
 من الامر هذه تنبيهات التنبيه الاول في تفسير
 ما سبق من الالفاظ وبيان المراد منه قالوا
 المراد ببيان القرآن الذي هو كبيرة على ما تقدّم
 في الكبار نسيانه بحيث يؤدي الى ان لا يقدر
 على القراءة من المصحف ان لا ينسى حفظه عن
 ظهر القلب كذا يؤدي الحرج وهو مرفوع
 في الدين والقتل انما يكون كبيرة اذا كانت
 عمدا كما اشرنا اليه في محله واما القتل الخطأ
 فلا يكون كبيرة قاله مرفوع عن امتي الخطأ
 والنسيان وينبغي ان يكون القتل الخطأ
 صغيرة لقولهم اي لقول الفقهاء بانه اي القتل

الخطأ

الخطأ يوجب الاثر بترك التثبت واذا اي
 واذا كان يوجب الاثر وجبت الكفارة فيه اي
 في القتل الخطأ ستر مفعول له للذنب فينبغي
 ان يكون صغيرة والقذف كبيرة الا قذف صغيرة
 وممكوكه وحرّة متهتكه للحرمة فصغيرة
 يعني اذ لم يكن قذف الصغيرة والمملوكه والحرّة
 المتهتكه كبيرة فينبغي ان يكون صغيرة وجرح
 الراوي وجرح الشاهد بالزنا متعلق بقوله
 جرح اذا علم الراوي والشاهدة اي بالزنا
 واجب المبدأ وهو قوله وجرح الراوي
 فلا يكون الجرح اثما واما اذا لم يعلم به فخرجه
 الاثر وقد قذف زوجته اذا اتت زوجته
 بولد يعلم بيقين انه اي الولد ليس منه اي
 من الزوج القاذف بان تأتي به اقل من ستة
 اشهر من وقت النكاح مثلا مباح خبر قول

استثناء ايضا من كون القذف كبيرة
 لان الجراح لا بد ان يقبل الا قبل واثم
 او شهادته لان الجراح لا بد ان يقبل
 ودفع الصلة من الجراح وهذا قذف
 واجب وقد وقع في شك في ان هل يجب
 عند الجرح النصح ام لا يجب بل لا
 هو الظاهر من المتن اطلع على نقل
 هو نفس الجرح من اطلع على نقل
 فليكنب هنا ساقتا

وقذف وقيل واجب فلا يكون قذف الزوج اياها
 اثما والنميمة التي عدت من الكبائر نقل الكلام الى
 الغير على وجه الافساد واما نقل الكلام الى الغير
 بقصد النصيحة للغير او لصاحب الكلام فواجب
 فلا بأس به واختلفوا في قطيعة الرحم التي عدت
 من الكبائر فقبل هي اى قطيعة الرحم يكون كبيرة
 بالاساءة عليه اى على صاحب الرحم وقيل يكون
 كبيرة بترك الاحسان اليه فلا يلزم الاساءة
 واختلف في الترجيح اى رجح بعضهم الاول
 وبعضهم الثاني والموثق اى المعتمد لمذهبنا
 الثاني اى كونه كبيرة بترك الاحسان اليه
 ولا يلزم الاساءة لقولهم بوجوب نفقة
 القريب قبلزم ان يكون ترك الانفاق على
 القريب قطيعة الرحم ولا يلزم الاساءة
 واختلف في القرابة التي توجب وصلها

ولا يغفل عن النسخ والوافق
 ساجد زاده

اى القرابة فالاستاد مجاز الفاعل
 مجهول والوصول نائب الفاعل
 فالاستاد يحتملها والى الذين

اى وصل

والا والى القرابة
 والى الذين

اى وصل الرحم فقبل لكل ذى رحم سواء كان محرما
 اى غيره وقيل بشرط المحرمية ولا يكفي كونه ذارحم
 فقط والا فربا الى مذهبنا الثاني اى شرط المحرمية
 لا اشتراطهم اى اشتراط علمنا المحرمية فيه
 اى في ذى الرحم لعنقه اذا ملكه يعنى ان علمنا
 قالوا اذا ملك رجل ذارحم لا يعتق عليه ما لم يكن
 محرمة ووجوب نفقته يعنى انهم شرطوا
 في وجوب نفقة ذى الرحم ان يكون محرمة ايضا
 فالاقرب الى هاتين السنتين ان يكون المحرمية
 شرط لوجوب وصل الرحم واختلف في
 دخول الحالة في الامام والعم في الاب في العقوق
 والقول المعتمد ان لا يدخل الحالة والعم فيهما
 اى في الامة والاب في العقوق والخيانة
 في الكيل والوزن اثما تكون كبيرة في غير التاف
 اى في القليل الحقير واما الخيانة فيهما في التاف

ثالث توجب نيا فيه سابقا زاده
 فيه تامل لان الوصل مصدر وانه
 النسب الثاني في المضاف اليه
 عبد الرحمن الغنابلى

اى كل واحد منهما والظ التثنية ولى

الضوابط ترك في اذكر غير والذين

مثل حبة او حبتين مثلاً فصغيرة والديانة
 التي تعد كبيرة استحسان الرجل على غير اهله
 هكذا في التي رايناها لكن لا معنى له والظ
 استحسان على اهله على ان يكون استحساناً
 مضافاً على مفعوله والفاعل محذوف والعكس
 والمعنى الديانة استحسان الرجل الذي ركب
 على اهله والمراد الذي هو كبيرة الاعتراض
 على كلام الغير باظهار خلافية اى في كلام الغير
 في لفظه او في معناه وهو مذموم ان لم
 يكن في الدين وان كان في الدين فلا بأس به بل
 يكون واجباً والمجادلة تكون كبيرة عند
 القصد الى اتمام الغير اى الزامه وتعجبه
 وتنقيصه بالقدح في كلامه لا اظهار الحق
 والصواب والمداهنة ببيع الدين بالدنيا
 وهو مذموم وان علة المص من الصفات

فما النسخة الصحيحة استبحار
 الرجل على اهله اى في حجة
 والدين

يفيد ان قوله انفا الذي هو كبيرة
 ليس في محله والى الدين
 جدا حتى يبلغ ان يكون كبيرة والى الدين
 او في قصده منه على ما في الطريقة
 والى الدين

يشعر بان الصفات غير مذموم وهو
 من عثراته قال الله اياها والى الدين

والمداواة

والمداواة المنسوبة الى النسبى عليه السلام حيث
 قال امرت بمدارة الناس جواب سؤال
 مقدر بعلم تقديره بالتأمل ببيع الدنيا للدين
 اى لاجل الدين التنبيه الثاني قد ذكر الفقهاء
 من الكجائر الامن من مكر الله والبأس من
 رحمته وفي العقائد والبأس من رحمة الله
 كفرو الامن من مكر الله كفر فيحتاج الى التوفيق
 بين كلام الفقهاء وبين ما ذكر في العقائد وجوب
 ان المراد من البأس في العقائد الافكار بسبعة
 الرحمة للذنوب ولا شك في كفره لانه يؤول الى
 تعجيزه تعالى والمراد من الامن في العقائد الا
 اعتقاده بانه لا مكر لله تعالى ولا شك في كفره
 ايضا لانه يؤدى الى انكار قوله تعالى ومكروا
 ومكر الله والله خير الماكرين وقوله ولا يا من
 تعالى افامنوا مكر الله وقوله ولا يا من

زاوية حجة الهيئتي في شرح الشامل للدنيا
 اى علم العقائد او في رسالة العقائد
 وهي كنفسي والى الدين

مكر الله ألا القوم الخاسرون و مراد الفقهاء
من البأس لا استعظام ذنوبه واستبعاد
العفو عنها ولا يلزم الكفر لكن يكون ذنباً
عظيماً و مراد الفقهاء من الأمن الأمن
لغلبة الرجاء عليه بحيث دخل في حد الأمن
ولا يلزم منه الكفر ايضا لكن يكون ذنباً
عظيماً والأوفق بالسنة أي بحديث الرسول
عليه السلام طريق الفقهاء وهو كونهما
كبيرتين لحديث دارقطني عن ابن عباس
صرفوا صلى الله عليه وسلم حيث غذاها
أي البأس والأمن من الكبائر وعطفهما على
الإشراك بالله والعطف يقتضي المغايرة
بين المعطوف والمعطوف عليه التنبيه
الثالث شرط أصحابنا السقوط العدالة
بشرب الخمر الأدمان مع أنه أي شرب الخمر

بشراب الخمر الأدمان مع أنه أي شرب الخمر
لا يلزم منه الكفر لكن يكون ذنباً عظيماً
و مراد الفقهاء من الأمن الأمن لغلبة
الرجاء عليه بحيث دخل في حد الأمن

بشراب الخمر الأدمان مع أنه أي شرب الخمر
لا يلزم منه الكفر لكن يكون ذنباً عظيماً
و مراد الفقهاء من الأمن الأمن لغلبة
الرجاء عليه بحيث دخل في حد الأمن

كبيرة

كبيرة وهي أي الكبيرة تسقطها أي العدالة بمرة
فلم شرطوا في سقوطها الأدمان وجوابه إنما
شرطوا أي الأدمان ليظهر أمر عند القاضي
والأوان وإن لم يظهر أمر عند القاضي فإ
لا تهام به أي كونه متهما بشرب الخمر لا يسقطها
أي العدالة التنبيه الرابع شرطوا أيضا السقوط
أي العدالة يأكل الربوا أن يكون أكله مشهوراً
به أي يأكل الربو مع أي أكل الربو كبير والجواب
كما قرأ أي إنما شرطوا بكونه مشهوراً به ليظهر
أمر عند القاضي وإلا فالإتهام به لا يسقط
العدالة التنبيه الخامس شرطوا السقوطها
أي العدالة بترك الجمعة أن يتركها أي الجمعة
ثلاثاً أي ثلاث مرات بلا تأويل وهو أن
يقول سقط صلوة الجمعة في زماننا ونحن
مع أن ترك الفرض مرة كبيرة وجوابه كما قرأ

يعني ليظهر امره عند القاضي والا فالانتقام
 به لا يسقط العدالة التنبيه السادس يسقط
 اي العدالة بالاكل فوق الشيع مع انه صغير
 فينبغي ضم الاصر عليه اي على اكل فوق الشيع
 حتى يكون كبيرة مسقط للعدالة به اي
 وجوابه ان المسقط لها اي العدالة به اي
 بالاكل فوق الشيع بناء اي مبنى على ان كل ذنب
 يسقطها اي العدالة ولو كان الذنب صغيرا
 بلا ادمان كما افاده صاحب المحيط في المحيط
 البرهاني وليس ما افاده بمعتمد عليه بفتح
 الميم الثانية فليس هذا الجواب بمعتمد عليه
 بفتح الميم الثانية ايضا لان هذا الجواب
 مبنى على ما افاده واذا لم يكن ما افاده
 معتمدا لا يكون الجواب المبني عليه معتمدا وهو
 ظاهر التنبيه السابع اسقطوها اي العدالة

اقول العدل النسخة بناء فلم ينبذ لها
 الشارح فقال ما قال ولا الدين
 الصواب ان تلك النسخة لم تكن
 في نظر الشارح ساجقلى زاده

لان الصغيرة لا تسقط العدالة
 بلا ادمان ما التحل بالبروق بان
 تدل على الحسنة كسرقة لقمة كما
 فهم مما نقل عن التحريم فيما سبق
 ساجقلى زاده
 الظان هذا اشارة الى الاسقاط
 الذي بنا على المفاد المذكور
 ساجقلى زاده

ركوب

يركوب بحر الهند والظاهرة ان اي اسقاط ركوب
 بحر الهند للعدالة ^{لكونه} اي لكون ركوب بحر الهند
 يخل بالبروق او لكونه كبيرة لقولهم انه مخاط
 بنفسه ودينه لاجل الدنيا اما انه مخاط
 بنفسه فظ لان تموجه فوق تموج سائر
 البحور ومرتبة عظيمة واما انه مخاط
 بدينه فلانه يؤذن بمخالفة قوله تعالى ولا
 تلقوا بايديكم الى التهلكة ويرد عليه انه لو
 ركب بحر الهند لزبان بيت الله الاعظم
 وزبان روضة الحبيب الاكرم ولا طريق
 اليه الا من هذا البحر لا يصدق عليه انه مخاط
 لاجل الدنيا فيلزم ان لا يسقط العدالة
 على هذا التقدير التنبيه الثامن الحقوا بشهادتهم
 الزور كل شهادة كانت على باطل كما
 لشهادة على مقاطعة سوق الخاسين

يمكن الدفع بان الماد الركوب للدنيا
 ساجقلى زاده

بتشديد الخاء المعجمة من بيع الدواب والارقاء
 كذا في القاموس وقالوا امن شهد علينا اي على
 هذه المقاطعة حلت به اللعنة فتكون كبيرة كشها
 الذور يقول الفقير وكذا الشهادة على الربوبية
 المعروف بالتنبيه التاسع اسقطوا عدالة
 بايع الاكفان لكونه يترصد اي ينظر الموت اي
 موت الانسان الذي هو نبيان الرب فهو كبيرة
 التنبيه العاشر وقع في الفتاوى الصغرى
 لا تقبل شهادة من وقف على الطريق المارة
 انتهى ما في الفتاوى الصغرى وهو اي عدم القبول
 لشهادته يقتضى انه كبيرة لان عدم قبول شهادة
 لسقوط عدالته وصرّونه وهو دليل كونه
 كبيرة اما في نفسه او بالادمان عليه اي على الوتوف
 التنبيه الحادى عشر ردوا شهادة شيخ معروف
 اي مشهور بمجاسبة ابنه في التفقة في طريق

هذه ايضا من خبريات الشهادة
 على باطل ولا الدين
 انظر ان من ادعى من يتخذ مكسبا
 بان يتجسس فيها لا امن هو سبيلها
 احيانا كبر ازايبيع ما صلاح
 متى وقعت الحاجة الى

فيه انه لا يدل سقوط المروءة به
 على كونه كبيرة بل يصح الاستدلال
 المذكور ما ظاهرا مما ذكرنا في الحاشية
 السابقة ساقط على زاده

مكة انتهى كلام من رد شهادة الشيخ ولانه لا
 خلا له بالمروءة هكذا في النسخ التي رايناها لكن
 الظاهر لا خلا له بالمروءة اي ردوا شهادة الشيخ
 المعروف بمجاسبة ابنه لا خلا له بالمروءة ولا معنى
 لكونه في صورة العطف على ما تقدم لا بتكلف
 عظيم تدبر وقيد الشيخ وقع اتفاقا لكونه
 شيخا بالنسبة الى ابنه التنبيه الثالث عشر
 الـظـ الثاني عشر لانه الحادى عشر اللهم
 الا ان يقال سقط الثاني عشر سهوا من قلم
 الناشئ بدل عليه ما قال بعد الرابع عشر الخامس
 عشر لما اخر ما قاله شرطوا في الصغرى الادمان
 لسقوطها اي العدالة وبشرطه اي الادمان
 في فعل ما يخل بالمروءة فاكثفوا بالمرء وان كان
 ما يخل بالمروءة الادمان وان كان مباحا ففاعل
 المخل بها اي بالمروءة ليس يعيد لانه قد سبق

لعله سهوا من النسخ لان ضمير ان
 ارجع الى الرد يقول المعنى الى هذا ردوها
 لكون الرد لا خلا لالحساب باق هو
 فاسد وان ارجع الى الحساب بحسب
 الخبر اي لان الحساب لا خلا له بالمروءة
 تسقط العدالة فيه تكلف والادمان

اي الصغرى التي لا يخل بالمروءة
 اي لم يشترط فيه لسقوط العدالة
 فتبين ان الصغرى المشروطة
 فيها الادمان غير المخالفة للمروءة والى
 مباحا وهذا اي على تقدير عدم
 شرطه في فعل ما يخل بالمروءة صح
 اي بناء على تعميمهم لما يخل بها
 المباح من غير شرط الادمان
 وفى

ان شيخ الاسلام قد ذكر في البيانية اذ العلماء
اجمعوا على ان من فعل ما يخل بالمروة لم تقبل
شهادته وعدم قبول شهادته يدل على انه
ليس بعادل ولا فاسق لانه يجوز ان يكون
ما يخل بالمروة مباحا وفعل المباح ليس
بفسق فيلزم الواسطة بين العدل والفا^سق
التنبيه الرابع عشر اتفق العلماء على ان
العدد المذكور في الحديث الكبار السبع او
التسع بتقديم السنين في الاول او بتقديم
الثاني في الثاني لا مفهوم له يعني لا يعتبر
مفهومه المخالف قال ابن عباس رضي الله
عنهما انها اي الكبار الى السبعين اقرب
وقال سعيد بن جبير هي اي الكبار الى
سبع مائة اقرب اي باعتبار اضافتها
بمعنى اذا اعتبرت اضاف انواعها تبلغ

هذا المحتمل الخط لكن العدد المذكور
في حديث الكبار على ما نقله البيضاوي
هو السبع بقية التعداد وانما
قلت بقية التعداد لئلا يرد
انه يجوز ان يكون ما وقع في
البيضاوي هو التسع لاحتمال
الخط سا جفلى زاده
لعل الباعث لاختيار السبعين
وسبع مائة من بين الاعداد قصد
المشكلة للسبع الواقع في
حديث الكبار سا جفلى زاده

قوله يبلغ الى سبعين لعل قول المصنف باعتبار اصنافه متعلق بالثاني
فقط لان الكبار باعتبار انواعها يبلغ العدد الاول بل يزيد عليه
كما عدها المصنف في هذه الرسالة سا جفلى زاده

البيضاوي

الى سبعين بل سبع مائة التنبيه الخامس عشر
عد ابو الليث سمرقندي فعل القلب المذموم
صفة فعل من الصغائر متعلق بعلة الحسد
والكبر والعجب وغيرها وسكت عنه
اي عن فعل القلب المذموم كثير من الفقهاء
في كتاب الشهادات ولم يذكره انه من
الكبار او الصغائر والمعتمد عندنا انه
اي فعل القلب المذموم لا مواخذة عليه
لمجرد لقوله عليه السلام ان تجاوز عن امتي
ما حدث به نفوسهم ما لم يعمل به او تتكلم
الا ان صمم وعزم عليه فصغيرة ح او تعدى
منه اي من التميم والعزم اضداد للغير بفعل
او قول يدل عليه ما روينا انفا من قوله ما لم
تعمل به او تتكلم فكبير ح روى الديلمي في الفردوس
شهادة المسلمين بعضهم على بعض جائزة ولا

يجوز شهادة العلماء بعضهم لانهم حسدة
 انتهى ما روى الدليمي فويل لعلماء الرسوم حيث
 لا يجوز شهادة شهادة بعضهم على بعض
 مع انه يجوز شهادة المسلمين بعضهم على
 بعض فقيه ايدان بانهم لتحاسدهم مسقوطون
 عن مرتبة الاسلام نعوذ بالله من شرور انفسنا
 ومن سيئات اعمالنا التنبيه السادس عشر
 ان الصغائر التي قدمناها انما تكون صغيرة
 اذا كان المركب بها مستعظما لفعلها خائفا
 من عقابها اما اذا فعلها اي الصغائر التي
 قدمناها متها ونابها تصير كبيرة اعادنا الله
 من التهاون بها ويسر لنا التلقيها بالتوبة
 كما ذكره الامام الغزالي في الاحياء التنبيه
 السابع عشر ان الاستخفاف بالصغير
 كفر اذا ثبت المنع عنها اي عن الصغير بدليل

المؤذن بذلك تقابلهم ظاهر من
 لكنه في الحقيقة استثناء منهم
 في حكم الشهادة فيدل على انهم
 مسقوطون عن مرتبة الشهادة
 لتحاسدهم ساقطوا زاده
 صوابه مسقوطون لان التسقوط
 غير واقع الا ان يقال بالحذف
 والايصال ويرد عليه انه
 سماع كما ذكره الخطابي
 في خاشية المختصر والملايين

قطعي

قطعي كالكذب مثلا التنبيه الثامن عشر
 في حد الاصرار على الصغير اختلف فيه فالجهو
 على انه اي الاصرار على الصغير غلبة المعايير
 اي الصغائر على الطاعات وهو اي ما ذهب
 اليه الجمهور المعتمد كما قدمنا في حد العدالة
 حيث قال في الصغائر العبرة للغلبة في حد
 الاصرار على الصغيرة المواظبة على صغيرة
 من نوع واحد وانواع متعددة وقيل تكرارها
 اي تكرار صغيرة منه اي من نوع واحد و
 انواع متعددة تكرار مفعول مطلق للنوع
 باعتبار وصفه وهو قوله يشعر ذلك
 التكرار بقلة مبالاة بدينه اشعارا
 ارتكاب الكبيرة مفعول به لقوله يشعر
 لا لقول اشعارا لان المصدر اذا كان
 مفعولا مطلقا فالعمل للفعل كما قال ابن

الضمير الى الحد الاخر في قوله
 كما يشعرون قوله انواع الصغائر
 انما هي الصغائر التي هي
 الواحد فقط تامل والحقير
 الا انما هي الصغائر التي هي
 صغيرة الاعلى نوع اذا لمعنى الصغائر
 انواع تدبر وتوابع ما شئت من قوله
 وان وجدت منه انواع ساقطوا زاده

يعني ان كان المراد الوحدة
 وان كان الجنس فصيح العطف
 ولعله لهذا قال به في الدين

ورد عليه انه كما لا معنى
 من نوع تامل وفي الدين

الحاجب في الكافية وان كان مطلقا فالعمل للفعل
وكذا اي مثل هذا يكون اصرارا ان وجدت منه
اي من المرتكب انواع من الصغائر يشعرونها
بما يشعربه ادنى الكبائر من قلة المبالاة بالدين
ونحوها ورجحه بعضهم اى رجح بعضهم هذا
في حد الاصرار على الصغيرة وقبل في حله ان
يفعلها اى الصغيرة ومن عزمه اى ومن عزم
الفاعل وقصده ان يعود اليها والى هذا اشرنا
فيما سبق في مد من الخمر والمصر على الزنا التنبيه
التاسع عشر ان من قال كل ذنب فهو كبير
نفيا مفعول له او حال بتاويلنا فيا للصغائر
كما قدمنا في حدها نفلا عن الاستناد الى اسحق
وتبعه السبكي لا يقول خبر لقوله ان من قال
بان كل ذنب يسقط العدالة لظهور ان كل
ذنب لا يسقطها فلا يقوله من قال كذا

في هذا التعليل نظر والدين

وانما

وانما الخلاف في الاطلاق والتسمية يعني قال
الاستاذ كل ذنب يطلق على الكبيرة ويسمى
بالكبيرة نظر الى عظمة الله تعالى وقال غيره
لا يطلق ولا يسمى وكل وجهه كذا في درر اللوامع
التنبيه العشرون يعني التكمل للعشرين كلها
كرم عندنا تحريما فهو من الصغائر كما استفيد
ذلك من تعدادها اى من تعداد الصغائر اما
ما كرم عندنا تنزيها فليس بصغائر بل هو من
باب ترك الاولى التنبيه الحادى والعشرون
ذكر في الاصلاح والايضاح لابن الكمال الوزير
عليه رحمة الله الملك القدير ان شرب الخمر
ليس بكبيرة وهو سبق قلم منه لانه اى شرب
الخمر معدود منها اى من الكبائر في الحديث
الصحيح روى الديلمي في الفردوس شرب الخمر
رأس الكبائر وهي امر الخبائث ومفتاح كل

ولا يطلق على بعضه الصغيرة والى الدين
بل يسمى بعضه صغيرة والى الدين
فلذا قال ابن هشام في المغنى
العشرين منهم العشرين والى الدين
اي من تعداد من سبقنا من العلماء
الكبار والى الدين

شر لانه يزول العقل واذا زال العقل يصدر
منه القتل والزنا وانواع الشر انتهى ما رو
الدليلي التنبيه الثاني والعشرون في بيان
التوبة وهي الندم على المعصية من حيث
انها معصية والعزم على عدم العود الى
مثلها وتحقيق الاقلاع اى الامتناع عنها
فاذا ندم على المعصية التي صدرت منه
ولكن لم يحقق الاقلاع عنها بل في عزمه ان
يعود اليها لا يكون توبة بل يقال لها توبة المنا
هذا هو تعريف التوبة عن المعصية التي
بين العبد والرب بارتكاب ما نهى عنه
واما تعريف التوبة عن المعصية التي بين
العبد ومثله من العباد فالندم على المعصية
والعزم على عدم العود ورد المظالم الى
اهلها وارضاء الخصوم عند الامكان

الصواب ان يقال وفي عزمه والى الدين
اي من حيث هي معصية والى الدين

بان

بان يجد من ظلمه او وارثه واما اذا لم يكن فلا
حرج في الدين بل ينبغي ان يستغفره ويناجي
ربه واما تعريف التوبة عن المعصية التي
بينه وبين الرب بترك ما امر الله من
العبادات فالندم على تركه والعزم على ان
لا يعود التي مثله وقضاء ما قصر في فعله
من العبادات وانما قيدنا بالخشة المذكورة
وهي قول من حيث انها معصية لان الندم
على فعلها اى على فعل المعصية من حيث انها
اي المعصية ضارة لبدنه او متلفة لماله ليس
هو بتوبة وفيها مسائل المسئلة الاولى ايصح
التوبة من بعض الذنوب كالشرب مثلاً مع الاصرار
على ذنوب اخرى كالزنا واللواط مثلاً المسئلة
الثانية التوبة عن المعاصي فريضة على الفور
لقوله تعالى وتوبوا الى الله جميعاً صغيراً كانت

الفرقة على الفور
الفرقة على الفور
الفرقة على الفور

اي التي يلزم قضاؤها او كفارتها
اي حقيقة او كما قيلت اول
الكفارة والى الدين

الاستدلال المجتهد بالتمسك على كونها واجبا على الفور
بلا قونية دالة على الفور مخالفاً لاصول الامة في التوبة
ان الامور ان كان مطلقاً غير وقت فهو على الفور
في عدم التقيد بالمال الا ان ثبتت قونية على الفور
فالاستدلال بالاية

المعاصي او كبيرة لانه يجوز العقاب على الصغائر
 عندنا سواء اجتنب مرتكبها الكبيرة او لا
 ولا يمنع قوله تعالى ان تجتنبوا كبائر ما تنهون
 عنه نكفر عنكم سيئاتكم ووجه عدم منعه
 المذكور في شرح العقائد للعلامة التقا زاني
 ان شئت فراجع المسئلة الثالث يصح التوبة
 عنها اي عن الذنوب ولو كانت بعد نقضها اي
 نقض التوبة مرارا حتى قبل يقبل ولو عاد
 في اليوم سبعين مرة لكن بشرط الندم و
 عرفه على عدم العود اصلا المسئلة الرابعة
 الكبيرة لا يكفرها الا التوبة هذا الحصر اضافي
 لا حقيقي لانه يجوز ان يغفرها الله بلا توبة اصلا
 لعموم قوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به
 ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء واما الصغائر
 فلها مكفرات كثيرة يلزم على العاصيين

ملخص ما فيه حمل الكبائر على الكفر
 وتفسير الشئيات بالثبوت
 وتقييد صاحبها زاده

منها ما خارجا عن التوبة
 انهما قد عرفت من تعقيبها السابق
 انهما ركبان لها اي التوبة فيجب ان
 يقال القبول غير التوبة فيجب ان
 يعتبر ركن التوبة شرط القبول
 فيكون الحاصل تقبل التوبة بشرط
 تمام ركنها وفيه انه لا تصور التوبة
 بدون تمام ركنها او بحمل التوبة
 على المعنى اللغوي وهو الرجوع
 تدبر صاحبها زاده

اي لا غيرها ما وقع من صاحبها
 من الحسنات والى الدين

الشكر

الشكر به ورد بها صفة مكفرات وكثيرة
 السنة اي الحديث النبوي منها اي من المكفرات
 الصلوة الخمس لانه ورد في الحديث بان الصلوة
 الخمس مكفرات لما بينهن من الصغائر والجمعة
 وصوم رمضان لورود الحديث بان
 الجمعة الى الجمعة مكفرة فيما بينهما ورمضان
 الى رمضان مكفر فيما بينهما والاستغفار
 واجتناب الكبائر على احد القولين لكن القول
 بان الكبائر مكفرة الصغائر قول اهل الاعتزال
 على ما ذكر في كتب الكلام ليست المضمر لم يذكره
 المسئلة الخامسة قبول التوبة من الكفر
 قطعي اتفاقا بين الائمة لان اسلام الكافر
 توبة من الكفر وهو مقبول قطعيا لا خلاف
 فيه لاحد وقبول التوبة من المعاصي كذلك
 اي قطعي عندنا لقوله تعالى وهو الذي

لكن قال العلماء
 انه في الحديث
 ان المراد بالمكفرات الصغائر والى الدين
 الباء زائدة او كلمة والى الدين

لانه تعالى وعليه والى الدين
 لانه موعود به ايضا فهو مثله
 تدبر صاحبها زاده

يقبل التوبة عن عباده فيكون قطعاً قطعاً
 والأيلزم الكذب في كلام الله تعالى عنه علواً
 كبيراً وعند الشافعي قبول التوبة من المعاصي
 ظني وقول هذا مخالف لظاهر الكتاب كما أن
 مجوزين الأكل مما لم يذكر اسم الله عليه عمداً
 مخالف لقوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله
 عليه بين في موضعه وعمامة أي تمام البحث
 المذكور في مناسك الكرماني تنبيهه اختلف
 العلماء في تكفير الحج المبرور أي المقبول الكبار
 والصحيح أنه أي الحج المبرور لا يكفرها أي الكبار
 وليس مراد القائل بأنه أي الحج يكفرها أي الكبار
 أنه أي الشأن بسقط منه أي من العبد الحاج
 قضاء ما لزمه من العبادات وتركه الظالم والدين
 وهو ظاهر وإنما مراده أي مراد القائل بأنه يكفرها
 أنه أي الحج يكفره تأخير ذلك في وقته فإذا فرغ

وإنما وسمي هذا البحث بالتنبيه لأن
 من شأنه أن يعلم ما سلفه من
 وهو ما ذكر في المسئلة الرابعة
 من أن الكبيرة لا يكفرها إلا التوبة
 لكنه قد يفعل عنه كذا ذكره
 وهنا تنبيهها عليه كذا ذكره
 السعد في شرح الرسالة
 الادبية ساقي زاده
 هذا لا ينبغي أنه لا يكفر مثل
 شرب الخمر مما لا يتصور
 فيه القضاء ولا يكون من
 قبيل المظلة ساقي زاده
 أي لزم قضاء فلاحاً
 إلى زيادة وتركه وادركه
 هو الموافق لتعبير الفقهاء
 البركوي في الرسالة
 التركيبية والحمد لله

فعل ما عطف على لزمه
 ساقي زاده

منه

منه أي من الحج طوبى أي الحاج بالفعل أي بقضاء
 لزمه وتركه فإن لم يفعل مع قدرته على الفعل فقد
 ارتكب لأن الكبيرة الأخرى هكذا أنه عليه بعض
 العلماء وهذا مما يجب حفظه وروى الديلمي
 في الفردوس عن انس مرفوعاً إليه صلى الله تعالى
 عليه وسلم الذنب شوم على غير فاعله ثم بين
 كونه شوماً على غير فاعله يقول إن غير أي فاعله
 من ابتلى به أي بالذنب واغتتابه أثم المعبر
 المغتاب وإن رضى غير الفاعل به أي بذب
 المبتلى به شاركه في الأثم وهذا من شوم
 الذنب قال الله تعالى واتقوا فتنة الأنصيين
 الذين ظلموا منكم خاصة وعن جابر ابن
 عبد الله رضى الله عنها التائب من الذنب
 عند الله بمنزلة الشهيد لأن الشهيد
 مجاهد والتائب أيضاً مجاهد بنفسه

ورد الظالم وأداء الدين
 وتعبه ما في الشرح ساقي زاده

الأنصيان يقول إن عبيد الله
 وإن أه في الدين

متعلق بغيره أي رضى فاعله
 فاعله أي رضى فاعله
 أخاه أثم وإن أه والشاعر قد بين
 عبيد الله في علامة الكفر حيث
 وقع الفلطي مع كونه من المؤمنين
 على من ابتلى بالمعصية لا يجوز
 والامتناع بقوله إن عبيد الله
 الأخصان مني على أن يكون جميعهم ليس
 به وأثم المعبر من المؤمنين زاده

ولان الشهيد محبوب الرحمن والثائب كذلك
 بمقتضى قوله تعالى ان الله يحب التوابين
 وروى عن انس رضي الله عنه الثائب من الذنب
 كن لا ذنب له والمستغفر من الذنب وهو
 مقيم عليه اي على الذنب بعزمه ان يعود اليه
 كالستهزي بربه عز وجل يغوذ بالله من مثل
 هذا الاستغفار وقال ابو هريرة رضي الله عنه
 ثلث خصال من كن اي الخصال الثلاث فيه
 حاسبه الله حسبا بآيسر وادخله الجنة
 تعطى من حرمك اي عطاك من جعلك محرما
 وتصل من قطعك اي صلتك من قطع
 صلتك من قرابتك وتعفو عمن ظلمك
 اي عفوك عن ظالمك وترك انتقامه وانت
 تقدر عليه الافعال الثلاثة ما اول بالمصدر
 بغير ان على طريقة قوله تسمع بالمعدي

الاولى بتبكيها اي مجذفها
 لان معنى تقديرها فضها
 فكيف يكون سببا لغرض
 الرفع بل هو اجدر ان يكون
 سببا للتصيب بها اي زاده
 او ان مقدرة الرفع
 بتقديرها كما قالوا في قوله
 تعالى ومن آياته يريكم البرق
 خوفا وطمعا وقول الشاعر
 الا ايلها اللأثمى احضر الوعى
 ويروى الزاجري والدين

خير من

خير من ان تراه بدلا من قول ثلث او خير مبتدأ
 محذوف تقديره احدها كذا والثاني كذا
 والثالث كذا وقد وقع في بعض الرواية بان
 وهو ظاهر وعن ابن عباس رضي الله عنه
 ثلث من كن فيه او اية اي ضمه في كنفه اي
 في كنف رحمته ونشر عليه رحمته وادخله
 الله في محبته جمع المحب وفي بعض الرواية
 في محبته بالثناء المثناة من فوق احدها
 حصلة من اذا اعطى شكرو ولا يكفر بالنعمة
 والثاني حصلة من اذا قدر على الانتقام
 من حصه غفرله والثالث حصلة من اذا
 غضب على شخص فتر غضبه ولا يجزى على
 مقتضى روى عن انس ابن المالك رضي الله
 عنه ثلث اي ثلث خصال منجيات صاحبها
 وثلث مهلكات صاحبها فاما المهلكات

لعله ليس في متن الحديث الشريف
 لعل الفظة الله سقطت من القلم
 في الجامع ذكرت منه والدين
 ذكر مكانه في الجامع جنته
 ص الاول احدها وكذا الايات
 بل الاولين خصال من وكي
 ث في الجامع منه
 ليس في الجامع منه

فشح مطاع اى يخل وانما قيد بقوله مطاع
 لان الشح مطبوع في جيلة الانسان فالمدوم
 ليس وجوده بل كونه مطاعا وعلى هذا القياس
 قوله وهو متبع بفتح الباء الموحدة وعجاب
 المرأ بنفسه لغو ذباله من هذه الخصال
 المذمومة ونرجو المذكر من التخلق بالخصال
 المحمودة المنجية المشار اليها بقوله واما المنجية
 فخشية الله في السر والعلانية قال الله انما
 يخشى الله من عباده العلماء والمعتصد اى
 الاقتصاد والتوسط في الفقر والغنى والعدل
 في الغضب والرضى وروى عن ابن عباس
 رضى الله عنها ذنب العالم ذنب واحد وذنب
 الجاهل ذنبان بين كونه كذلك بقوله العالم
 يعذب على ركوبه الذنب والجاهل يعذب
 على ركوبه الذنب وتركه العلم وروى بعضهم

اللفظ الاستدلال بالمثل قوله
 تعالى ذلك لمن يخشى
 ساجد

عكسه

عكسه لان الجاهل يعذب مرة بارتكاب الذنوب
 والعالم يعذب مرتين مرة بذنبه ومرة
 بارتكاب الذنب مع كونه عالما بكونه ذنباً
 وروى سليمان وان سر رضى الله عنهما ذنب
 لا يغفر وذنب لا يترك وذنب عسى الله
 ان يغفره اما الذى لا يترك فظالم فيما بينهم
 اى فيما بين العباد لان المظالم لا يترك بل يأخذ
 المظلوم من الظالم حقه التنبيه واما الذى
 لا يغفر فالشرك بالله عز وجل اذا اتصل
 بالموت واما الذى عسى ان يغفر الله فذنب
 العباد فيما بينهم وبين الله فان مغفرة مرجوة
 بفضل الله تعالى ولا يخفى ما فى رواية المص
 من ترك الف والنشر المرتب الى المشوش
 ولا بد فيه من نكتة لعل النكتة الاعلام
 بلزوم الاهتمام فى حقوق العباد وترك

ذكر في الجامع روايتان فيها
 ذنب يغفر وذنب لا يترك

قوله عسى ان يغفر
 التوبة على مذهب الحنفية
 بعد قولها قطعى عندهم
 لان قولها قطعى فلا يقيد
 عند الشافعية فلا يقيد
 على مذهبهم ساجد

المسامحة قال ابو بكر الصديق رضي الله عنه
 عليكم بلا اله الا الله والاستغفار اي تمسكوا
 بها ونشبتوا واكثروا منها فان ابليس قال
 اهلك الناس بالذنوب واهلكوني بلا اله
 الا الله واستغفر الله فلما رابت ذلك اي
 اهلاكم اياي هما اهلكتم بالاهواء اي
 البدع وما يستلذ به انفسهم وهم اي الناس
 يحسبون انهم مهتدون فلا يستغفرون
 فعلم من ذلك ان الاستغفار لازم ^طمحتم في
 كل حين وان قال النبي صلى الله تعالى عليه
 وسلم انه ليفسان على قلبي والحق لا استغفر
 الله في كل يوم ^طسبعين مرة فلما استغفر
 سيدنا خاتم النبيين وسيد المرسلين
 في كل يوم سبعين مرة مع عدم ذنوبه
 اصلا فلا جرم يلزم لنا ان لانلقى الاستغفار

مما في صورة العبادة شاطي
 زاده

^طاي كما لازم المحتم في كل حين
 تدبرها شاطي زاده

^طلعل الشارح ذكره سهوا الان
 الامام الشيعي ^طذكره بالله مائة
 مرة كما الصغاني في حديث
 اورده في الجامع ناسيا تخريج
 الى الامام احمد في مسنده
 ومسلم والي داود والنسائي
 رحمهم الله عن الاعرجي
 والدين

من لساننا

من لساننا ليلا ونهارا سرا وجهرا وقد
 مدح الله في كتابه الكريم بعض عباده
 المجتهدين بالليل بقوله وبالا سحارهم
 يستغفرون قال البيضاوي في تفسيره
 كانتهم اسلفوا في ليالهم الجرايم
 نعوذ بالله من الذنوب العظام

جمع عظيمة فالاولى من المعاني العظام
 والى الدين

تمت الكتاب
 سنه تسعون ومائة و الف
 من شهر شعبان
 في يوم السابع
 م م م

